

درائۃ تقدیر
فی
عالم مشکل الحدیث

ابراہیم السعس

المکتب الاسلامی

إحياء علوم الحديث

- 1 -

دراسة نقدية في عام مشكل الحديث



أبراهيم العسّس

الكتب الإسلامي



إِنَّ الْحَمْدَ لِلَّهِ، نَحْمَدُهُ وَنُسْتَعِينُهُ وَنَسْتَغْفِرُهُ، وَنَعُوذُ
بِاللَّهِ مِنْ شُرُورِ أَنْفُسِنَا، وَمَسِيئَاتِ أَعْمَالِنَا، مِنْ يَهْدِهِ اللَّهُ فَلَا
مُضِلَّ لَهُ، وَمَنْ يُضِلَّ فَلَا هَادِيَ لَهُ.

وَأَشْهَدُ أَنْ لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ وَحْدَهُ لَا شَرِيكَ لَهُ، وَأَشْهَدُ
أَنَّ مُحَمَّدًا عَبْدُهُ وَرَسُولُهُ.

﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا اتَّقُوا اللَّهَ حَقَّ تَقَاتِهِ وَلَا تَمُوتُوا إِلَّا
وَأَنْتُمْ مُسْلِمُونَ﴾ (١٥٢)

﴿يَا أَيُّهَا النَّاسُ اتَّقُوا رَبَّكُمُ الَّذِي خَلَقَكُمْ مِنْ نَفْسٍ وَجَعَلَ لَكُمُ
وَسْطَ دِينِكُمْ وَنَسُوا لَهَا وَهُمْ يَدْعُونَ بِحَبْلِ الْإِذْنِ أَتَقْتُلُونَ
رَبَّكُمْ وَالَّذِينَ عِنْدَ اللَّهِ كَانُوا عَلَىٰكُمْ رُحُمًا﴾ (١٥٣)

﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا اتَّقُوا اللَّهَ وَقُولُوا قَوْلًا سَدِيدًا ﴿٧٦﴾
يُصْلِحْ لَكُمْ أَسْمَاءَكُمْ وَيَقْبَلْ لَكُمْ تَوْبَتَكُمْ وَمَنْ يَطِيعِ اللَّهَ وَرَسُولَهُ
فَقَدْ قَارَىٰ قُرْآنًا عَظِيمًا﴾ (٧٦)

...المبعد...

فَإِنَّ أَصْدَقَ الْحَدِيثِ كِتَابُ اللَّهِ، وَأَحْسَنَ الْهَدْيِ هَدْيُ

محمد، وشرّ الأمور محدثاتها، وكلُّ محدثة بدعة، وكلُّ
بدعة ضلالة، وكلُّ ضلالة في النار.

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

فلسفة العلم بدون تاريخ العلم خواء
وتاريخ العلم بدون فلسفة العلم عماء
«كانث»

هذه السلسلة:

١ - إنَّ للحديث وعلومه قصة - كقصة باقي العلوم
الشرعية - مؤسفة، اربطت بنهوض الأمة الحضاري حيث
نما علم الحديث وتحقق إلى أن تصبح واحترق - بزعمهم -
وليس كذلك بل إنَّ الأمة هي التي احترقت حضارياً،
واكتفت باجترار إبداع السابقين، عاجزة عن الجديد
والتجديد وكل ذلك لما أغلقت باب الاجتهاد والإبداع،
معلنة «استقالة العقل».

٢ - ونحن لن نستطيع في هذه المقدمة استيعاب
القصة بحدِّ تفاصيلها، بل سنكتفي بإلقاء الضوء على
بعض جوانبها، التي قد تُغني عن فهم القصة كاملة.

والأسلوب الذي يتفق مع هذه السلسلة وأهدافها هو
أسلوب الدراسة التحليلية النقدية، التي من شأنها أن
تكشف الأزمات التي يمرُّ بها علم الحديث من خلال

مناقشة البدايات والنهايات، وأن تكون سبباً في تطور العلم وتجاري ثغراته.

إنَّ الأسلوب السَّرَدِيَّ الرِصَفيَّ لي عرض المراحل التي مرَّ بها العلم لا يتعدى نفعه تعريفَ القارئِ بالذي حصل؛ أي بالتاريخ من حيث هو تنابُعٌ للحوادث. أما لماذا، وكيف فهما من وظيفة الدراسة التحليلية التقييمية، وهو ما يُستقى في مناهج البحث المعاصرة بعلم العلم الذي يبحث في منطق تطور العلم، وطبيعة الإبداع فيه، ويهدف هذا المنهج في البحث إلى الكشف عن أداء وتطور العلم كتساق خاص، والإفادة بهذه النتائج في النظرية والتطبيق^(١).

ولماذا ما الذي سبب؟ وكيف؟ وما هي معالم الأزمنة التي يمرُّ بها الحديث وعلومه؟

٣ - قيل أن أجيب على هذه الأسئلة، أرى من اللازم التنبه على نقطتين مهمتين، مفيدتين في التمهيد للإجابة.

الأولى: أهمية أسس هذه السلسلة، فهي ليست أكاديمية، بمعنى أن أهميتها لا تقف عند حدود قاعة الدرس، بل تتعداه إلى الحياة وصناعاتها، وإلى المسلم

(١) بنية الثورات العلمية: مقدمة المترجم ص: ١٠.

وبناء عقليته المنهجية، لأننا نتكلم عن حديث رسول الله ﷺ الذي يُشكِّل سلوك المسلم، وعنه تنبثق رؤيته للحياة وعلاقاتها.

ولأننا نتكلم - أيضاً - عن علوم الحديث التي ترتبط بالمنهجية الإسلامية الشاملة، والتي تقترون - بدورها، بعلاقة طردية - بالتقدم الحضاري، والارتقاء العقلي للأمة. إنَّ نوعية ومستوى التصنيف في العلم نتاج ثقافي اجتماعي، يدل على مستوى رقي الأمة.

الثانية: إن من طبيعتنا الخوف من التفكير في: لماذا وكيف، ومن النقد بشكل عام، لأننا نخشى من النتائج، خاصة في «المسلمات» التي اعتدناها إلى درجة التقديس، ولذلك فإننا نفهم النقد شتمة نواجهها بالتنشيع والالتهام. وحتى النقد عندنا فهم يُمثلون - على الغالب - نوعين متقابلين متناقضين؛ فالأول لا يفهم من النقد إلا الشتم والهدم، والآخر يفهم أن النقد مجاملة ومراعاة؛ يريد أن يقول الحقيقة لكنه لا يريد إغضاب أحد، لا يريد أن يسر مع النصارى، لكنه لا يريد السور والكلام، فركبني بالرقص فوق الحبال محاولاً الإمساك بكافة الخيوط.

أما الذين يناقشون الأمور بهدوء ورؤيوية، ولكن بحسم، بعيداً عن التشنجات، متعالين عن المُتهمين، صُغِين على ردات الفعل، قليل، وقليل جداً.

إنَّ ظروفًا كثيرةً تحول دوننا ودون نقد الماضي،
بمنهج، وتطبيقات مناهجه، وبأهله، وبسلوكهم، لكل
ذلك، فلقد أصبح كثير من الأمور «لا مفكراً» فيه عند
المسلمين، وقد رسل الأسرى إلى سائرلة إن شاء ما
نهمس به ليلاً فيما بيننا خوفاً من أن يُطلع عليه «أعداء
الإسلام الذين يتربصون بنا الدوائر» فيترسخ لذلك الخطأ
ويدوم.

الشعور بالأزمة:

٤ - نتيج لنا النقطتان السابقتان مدخلاً مناسباً للإجابة
على الأسئلة السابقة، فهما تُشيران بالأزمة، وبأن بعض
قضايا علوم الحديث «لا مفكراً» فيها خشية على سمعة
علوم الحديث!

إنَّ علوم الحديث تمرُّ بأزمة^(١)، أزمة في التصنيف،
وأزمة في مناقشة قواعد علوم الحديث وتطبيقاتها، فلا بُدَّ
- إذن - من الدراسة النقدية التحليلية للعلم - كما أشرت
سابقاً - ولا بُدَّ من إعادة النظر في البدايات، إذ معرفتها
تؤدي إلى فهم أفضل لصوابها وخطئها، وعن ثمَّ معالجة
صائبة عند بروز الأزمات.

(١) «فعلى علم الحديث وعلمائه إثبات من كان باكياً». الذهبي في
سير أعلام النبلاء ١٣/٢٣٣.

بداية الأزمة:

٥ - سأنشئ - باختصار - إلى ملمحين من ملامح
الأزمة، الأول في التصنيف في علم مصطلح الحديث،
وهو الجانب الذي يتعلق بالقواعد وتطبيقاتها. والثاني في
التصنيف في الحديث نفسه، وهو ما يتعلق بحاجتنا
العلمية والعلمية لتصنيفات جديدة في الحديث.

«الملمح الأول»:

ابن الصلاح «ومقدمته»:

٦ - عندما صَنَّف ابن الصلاح رحمه الله كتابه في
علوم الحديث الذي عُرف فيما بعد باسم «مقدمة ابن
الصلاح»، لم يُصنِّفه لكي يُمارس ما فيه من معلومات
وقواعد، فضلاً عن أن «أش»، وذلك لسيبين:

الأول: أنَّ ابن الصلاح رحمه الله أعلن في «مقدمته»
عَلَّقَ باب الاجتهاد في التصحيح والتضعيف. وهذا يعني -
من باب أولي - منع مناقشة القواعد وتطبيقاتها. ومنذ
ذلك الوقت والعلماء يدورون داخل «المقدمة» لا
يخرجون عنها، ولقد ساعد على ذلك التوقُّف الاجتهادي
النقدي العام الذي عانت منه الأمة، والذي عبَّرت عنه
بجمل اختزلت واقعاً علمياً اجتماعياً مفرَّدة أنَّ «الأول لم
يترك للأخر شيئاً» وأنَّ «علم الحديث تضج واحترق».

ولا يقال بأن كثيراً من معاصريه ومن بعدهم خالفوه، كالشوي وغيره، لأن هذه المخالفة كانت نظرية، على الغالب، فلم تأخذ حجمها وتأثيرها في الواقع، إضافة إلى أنها لم اقتضها أنها أخذت منها ما لم يفتأوا اقتصرت على أفراد قلائل كانوا يسرون يعكس التيار، وإلا فما معنى أنك بعد القرن السادس - على وجه التقريب - إلى قرننا هذا تعدهم عداء، وإمكان العد يعني القوة.

وكانوا إذا عُدوا قليلاً

فصاروا اليوم أقل من القليل

ثم إنه مع قلة المجتهدين، لم تكن هناك مناقشة لأصل القواعد^(١)، فبالمناقشة كانت تنطلق من نفس الأرضية، بعد التسليم لمقدمات وقواعد - يحتاج بعضها للنقاش - اتخذت معياراً للصواب والخطأ.

(١) قال ابن حجر رحمه الله عن كتاب ابن الصلاح رحمه الله: «فلا يحصى كم ناظم له ومختصر ومستدرج عليه ومعارض له...» روضة النظر... ص ١٧. فعلق محقق «النزعة» على قوله «ومعارض له» قائلاً: «المراد به الإتيان بكتاب مثل كتابه أو الاعتراض على ألفاظه ومعانيه وقرئ أبوابة». انظر حاشية روضة النظر... ص ١٧ وهذا معنى قولنا: إنهم كانوا يسرون داخل المقدمة.

الثاني: أن ابن الصلاح رحمه الله صنف مقدمته لتدريسها في المدرسة «الأشرفية» عندما ولي تدريس علوم الحديث فيها. وهذا يعني أن كتابه كتاب مدرسي، وما أماله من الكتاب المدرسي؟.

٧ - كانت المصنفات قبل ذلك في بداياتها، والمعلومات موزعة فيها غير مقعدة بشكل واضح فقد كان يغلب عليها الأسلوب التطبيقي الذي تكثر فيه الأمثلة. فلما كُلف ابن الصلاح بتدريس عام المصطلح في «الأشرفية» أراد جمع شتات الموضوع في كتاب واحد لإلقائه على الطلاب^(١).

(١) قال ابن حجر رحمه الله وهو يورخ للتصانيف في اصطلاح أهل الحديث حتى ابن الصلاح: «... فإذ التمهيد - في اصطلاح أهل الحديث قد كثرت فمن أول من صنف في ذلك القاضي أبو محمد الرازي في كتابه «المحدثات الفاضلة» لكنه لم يستوعبها والحاكم أبو عبد الله النيسابوري لكنه لم يهذب ولم يربط، وتلاه أبو نعيم الأصبهاني فعمل على كتابه مستخرجاً، وأبقى أشياء للمتعمق. ثم جاء بعدهم الخطيب أبو بكر البغدادي، فحذف في قرأين الرواية كتاباً سماه «الكفاية»، وفي آدائها كتاباً سماه «الجامع لأدب الشيخ والسماع». ثم جاء بعدهم بعض من تأخر عن الخطيب فأخذ من هذا العلم بشيء، فجمع القاضي عياض كتاباً لطيفاً سماه «الإلماع»، وأبو حفص العمادجي جزءاً سماه «ملا بسع المحدث جهله».

نتائج هذين السبين وذكر سمات الكتاب المدرسي

[١ - ٨] إن ابن الصلاح رحمه الله صنف «مقدمته» لتسجيل المواعيد التي انتهى إليها العلماء المتقدمون، وتعريف الطلاب بها، لا لمناقشتها أو تطبيقها.

[٢ - ٨] لا يتصور أنه رحمه الله يريد من طلابه المناقشة والتطبيق، وقد أعلن غلق باب الاجتهاد.

[٣ - ٨] قلنا أنما إن كتابه كتاب مدرسي، والكتاب المدرسي لا يعرض الأفكار عرضاً قابلاً للمناقشة بل يقدم «الحقائق أو ما يعامل معاملة الحقائق على شكل عبارات مسطحة قابلة للحفظ عن كيفية استقرار الأمور في حقل ما على نحو شامل»^(١).

لإبن الصلاح رحمه الله أراد أن يضع المحاولات

= إلى أن جاء الحافظ الفقيه تقي الدين أبو عمرو عثمان بن الصلاح عبد الرحمن الشهرزوري نزيل دمشق، فجمع لما ولي تدريس الحديث بالمدرسة الأشرفية كتابه المشهور، فهدب فتوته وأملأ شيئاً بعد شيء، فلذلك لم يحصل ترتيبه على الوضع المناسب، واعتنى بتصانيف الشطيب المتفرقة، فجمع شتات مقاصدها، وسمي إليها من غيرها نخب فوائدها، فاجتمع في كتابه ما تفرق في غيره، فلذلك عكف الناس عليه وساروا بسيره. انزهة النظر شرح نخبة الفكر - ص ١٥ بتصرف.

(١) الشفاية والكتابة، بتصرف ص: ٢٤١.

المتقدمة في صورة نص مفرد، ليتسهل حفظه، وهذا العمل يشعر «بأن ما هو قائم في نص ما قد استوفى الغاية» وقد وصل إلى حالة من الكمال، وهذا الإحساس يؤثر على الإبداعات الأدبية كما يؤثر على العمل التحليلي، فلسفياً كان أو علمياً^(١).

[٤ - ٨] وليس هذا فحسب، بل إن الكتاب المدرسي يؤدي إلى إهمال الأعمال قبله، الأمر الذي يحرم اللاحقين من الاستفادة منها، ومن ملاحظة المراحل التي مر بها علم ما.

لقد تعامل العلماء مع مقدمة ابن الصلاح رحمه الله على أنها النص الذي استوفى الغاية، فايدؤا منه، وتوقفوا عنده^(٢)، وأغفلت كتب السؤالات، وكتب الحاكم، والخطيب، وكتب التطبيقات. وأخذ العلماء يشتغلون بالمقدمة ما بين: شارح، ومختصر، وناظم، وشارح للنظم، ومُحشٍّ على الشرح، ومُهمِّشٍ على الحاشية،

(١) السابق ص: ٢٣٧.

(٢) هذا هو العام الغالب، لكن قامت دراسات نقدية على «المقدمة» مثل: نكت العراقي، ونكت ابن حجر رحمهما الله، وغيرها من الدراسات التطبيقية. ولكن بقيت هذه الدراسات النقدية ضمن نفس الدائرة، وعلى نفس الأرضية، وكان خلاقها مع «المقدمة» - غالباً - شكلياً. انظر حاشية رقم ١ ص: ٤.

ومختصر لشرح النظم... ثم... ومُكِّب على ذلك كله... إلخ في دورة^(١) طويلة... طويلة.

[٨ - ٥] يُفَصِّل الكتاب المدرسي العلوم بعضها عن بعض، بل إنه يُجزئ مسائل العلم الواحد، والغاية أصلاً - من هذا الفصل حصر المادة، ونظمها تحت عناوين محدده لتيسير التعليم. ولا بأس في ذلك، إلا إذا أدى ذلك الفصل النظري إلى فصل حقيقي في ذهن المتعلم، فيفقد النظرة الشمولية في معالجة قضية ما تخصّ علماً من العلوم.

إن علوم الشريعة مرتبطة بنظمها إطار معرفي واحد، وقد فُصِّلَت لضرورات البحث العلمي، ومقتضيات تخصص كل علم بمعالجة جانب معين، ولكن كان هذا الفصل - في البداية - محافظاً على ذلك المحيط الذي يربطها جميعاً.

ثم بدأت تُصنّف المصنفات المدرسية، فقطعت ذلك المحيط، وسُجِّلَت قواعد كل علم بعيداً عن علاقتها بقواعد العلوم الأخرى.

(١) كان يحلوا لاستاذنا فضيلة الشيخ الدكتور محمد عويضة أن يُسمي هذه الدورة بـ «مركبة ابن الصلاح».

وهكذا... فُصل علم الحديث عن المنهج المعرفي الإسلامي، وُجِزَّت مسائل علوم الحديث، وصارت دراسة الحديث مقتصرة - كمنهج عام - على حفظ قوالب جاهزة وتطبيقها على السند والمتن.

إن كتب علوم الحديث منذ ابن الصلاح لا تعرض قواعد مصطلح الحديث علم، شكل نظرية متكاملة مترابطة، حتى إن القارئ لا يجد علاقة بين الباب وسابقه وتاليه.

إن منهج المتقِّمين - على الغالب - في الحكم على الحديث لم يكن مقتصرأ على تطبيق قواعد السند والمتن. بل كان متشعباً بالمنهجية الإسلامية المتكاملة المستمدة من: كُتُبات الكتاب والسنة. وكان الحكم على الحديث يتم من خلال توظيف كل ما يلزم من قواعد في المعرفة، ومن مسائل علم المصطلح. قال الدكتور أحمد نور سيف: «وَد كان طابع التلازم بين نقد الرجال والكلام على اختلاف الحديث وعمله واضحاً، فقد غلب ذلك على مؤلفات يحيى وأحمد وابن المديني^(١)». وهذه هي النظرة الكلية في نقد الحديث^(٢).

(١) مقدمة تاريخ ابن معين، ص: ١١.

(٢) يمتاز العقل المسلم منذ قرون بأنه عقل ذُرِّي، أي أنه ناقد للقدرة على الربط بين الأشياء والنظائر، فضلاً عن القدرة على إيجاد العلاقات بين المتغيرات، وهو عقل فاقد للتراكبية إلا -

[٨ - ٦] سبق أن قلت: إن الكتاب المدرسي يهتم بضبط المسائل على شكل قواعد ليسهل حصرها وتعليمها، وهذا لا بُدَّ منه في كل علم، ولكن كيف نتعامل مع القاعدة؟

القواعد في غير العلوم الطبيعية، لها استثناءات ونواقض كثيرة، تظهرها الممارسة والزمن^(١). والتشبُّه بالقاعدة واستخدامها كقول جبهة التي قطعت قول كل خطيب، أمر مرفوض، لأنه يؤدي إلى إغفال كثير من الموانع والمعطيات الموضوعية^(٢)، وتجاوزها في سبيل تطبيق القاعدة، كما يؤدي إلى عدم كشف الثغرات

في حدود الفهم والرواية - ومع ذلك فهو في نفس الوقت عقل تتداخل فيه القضايا المتشابهة ظاهراً أو في وجه من الوجه، فلا يستطيع إيجاد الفروق بينها، مع أن علم «الفروق» علم شرعي أصيل. (١) مثل الحديث الذي يربط بين فتح القسطنطينية وبين خروج الدجال بشكل مباشر، لما أن يفتح المسلمون القسطنطينية حتى يصبح فيهم الشيطان! «إن المسيح قد خلفكم في أهليكم، فيخرجون». وذلك باطل. فإذا جازوا الشام خرج. ١٠ الحديث انظر صحيح مسلم/ الفن/ باب (٩)/ ج (٣٤). قلت: ومن المعلوم أن القسطنطينية قد فُتحت، ولما يخرج الدجال، وهذا مما كشف الخطأ فيه الزمن.

(٢) كالحديث في الحاشية السابقة، فنحن في هذا المثال نضطر إلى رفض المانع الذي يقدمه لنا التاريخ في سبيل المحافظة على قاعدة: أن السنن إذا كان متصلاً ورجاله ثقات فلا بُدَّ من التصحيح.

الموجودة في القاعدة، ومن ثم التوقف عن إنضاج القاعدة. وهذا أمر نراه في الحكم على الحديث حيث يتم التمسك بالقاعدة المحفوظة لطردها على جميع الأحاديث.

والحق أنه لا بُدَّ من التعامل مع كل حديث على حدة بدراسة ميدانية خاصة به، مع تصرف في تفسر القاعدة أو في عدم تطبيقها^(١).

وهذا لا يقدح بالقاعدة، فالقاعدة من ناحية نظرية معتبرة، أما من الناحية التطبيقية فاعتبارها يكون على الأعم الأغلب في الخطرات الأولى للحكم على الحديث، أما عندما ينظر مانع ما خاصة في الدراسة المتعمقة، أي العلل والمشكل.. فالصواب - والله أعلم - أن كل حديث مختص بدراسة خاصة، وعندها تفقد القاعدة أطرافها.

ولأضرب على ذلك مثلاً يُجَلِّي المسألة ويزيدها وضوحاً:

(١) مثال ذلك: زيادة الثقة، فالمنهج الصحيح فيها ليس رفضها على الإطلاق، أو قبولها على الإطلاق. بل الصحيح أن يتم التعامل مع كل حالة ضمن معطياتها الخاصة بها. وعلى أساسها يُحكم على الحديث.

إنَّ البحث في ثبوت وصف «الثقة» لروما، أصبح العناية القصوى، والأمل المرجو، فإن كنت توثيق أحدهم، فإن دون تحطته مصادر وسموه حتى ولو جاء بالعجائب. والثقة عند هذا المستوى من التفكير يستطيع أن يحرك بأمال الحديث الآتي عن ابن عباس رضي الله عنهما قال: أقبلت يهود إلى النبي ﷺ، فقالوا: يا أبا القاسم أحبرنا عن الرعد ما هو؟ قال: «ملك من الملائكة موكل بالسحاب معه مخاريق من نار يسوق بها السحاب حيث شاء الله» فقالوا: فما هذا الصوت الذي نسمع؟ قال: «زجره بالسحاب إذا رجره حتى ينهي إلى حيث أمر» قالوا: صدقت. (١) الحديث.

أقول. وهنا ليس مطلوباً منك إلا التصديق بمثل هذه الخزعات! لماذا؟! خروجاً من مارق توهيم الثقة، والتزاماً بحرقه إذا وجد الثقة فالحديث مقبولاً وبيت شعري، إذا كان الترمذي معذوراً، فما عذرنا نحن في هذا الزمان نتقول إن الرعد صوت زجرة الملك بالسحاب؟! ألم أقل إنها أزمة!

(١) رواه الترمذي/ التفسير/ سورة الرعد/ ح ٣١١٧. وقال. هذا حديث حسن صحيح. وصححه لشيخنا صبراً انظر بسند الصحيح ١٨٧٢، وصححه الترمذي باختصار السند ٦٥/٣. طبع مكتب التوبة وإثبات دهر الشارح.

وهكذا فقد ظهر أن إدراك هدف ابن الصلاح رحمه الله من نصيبه «المقدمة»، وطريقه نصيبه لها، ليس من باعلة القول، بل إنه أمر بي غاية الأهمية، فمسار هذا العلم تأثر كثيراً بالذي ابتدأه ابن الصلاح استلزام لا بد منه

٩. مباح أن - مقدمة - ابن الصلاح رحمه الله هيأت لتجسيد هذا العلم، ولكن الوصول إلى درجة «التجسد» أخذت وقتاً فنفذ بدأ التأثير لكنه لم يحس دون ظهور أفذاذ، صنفوا وناقشوا، وصححوا وضعفوا، أمثال: ابن دقيق العيد، وابن ببيعة، والمزني والذهبي رحمهم الله تعالى

أما متى انتهت إلى درجة التجسد؟ ففقد عند ابن حجر رحمه الله حاشية لمحققين في ذلك لحبس، وتحدث بعده عن «التجسد» ما شاء الله لك أن تتحدث.

بعد ابن حجر رحمه الله، رفعت الأعلام، وحفَّت الصحف، وتجدد الطابع الوصف في دراسة علوم الحديث، وظهر شكل «اصح الحمود»، بن وحررت كل من «سؤلت» له بمسألة الاجتهاد

١٠. بقي الحال بعد ابن حجر رحمه الله على ما وصفت إلى قرننا هذا، حيث برز علماء أجلاء، أحيوا علم التصحيح

١٣ - والملاحظ الآن، ومنذ دهور أن تصنيف في الحديث لإمداد المجتمع بحاجته من لمادة الحديثية، لمؤوية موقف وقد استعاض الناس عن الاجتهاد في ذلك بالانكباب على مصنفات الأقدمين

ويحق لنا أن نساءل، لماذا عشرات المصنفات التي "أ" وأ" رح ترجم المخا، وفهم مرميه، وكشف أسرار تقديمه وبأحيره، حتى هذا فانهم أعسى فحول العلم حل رموز م

أنه في الأبواب من أسرار وباطن، هلقد قيا هذا البيت فحراً! نكتك لو دقت المعر وبعمى لوجدته يُعتر عن حالة من حالات التجرد عند احتراق الماضي عجزاً عن التعامل مع الحاضرة فضلاً عن استشراف المستقبل

أما د جئت إلى أرياض الصالحين الذي توقف عنده ابتكار العلماء في السج والعرش، هذا الكفا اشتغل الناس في عصرنا فيه تحقيراً وتحقيراً وبحقناً، ونسمع عن إحياء علوم الحديث، وفتح باب الاجتهاد فيه، وما الأمر إلا إحياء لتجارة الورق، وفتح باب اجتهاد سوق.

فقد أهلك المسكين، انكتاب - من كثرة المتطفلين عليه،

وحق للنووي رحمه الله أن يقول فيه ما قال غيره في حصانه

لو كان يدري ما المحاورة اشتكى

ولكان لو علم الكلام تُكلمي

ونقد كانت العرب قديماً تقول: «رب كلمة تقول لصاحبها دعني»

ونقول عن حال هذا لكتاب وأمثله: «رب كتاب يقول للمحققه دعني!»

إن بحاجة - اليوم إلى عتة مصنفات^(١) في الحديث في مواضع شتى، وهو ليس بالأمر اليسير، لأنه يحتاج إلى استيعاب، وسمع، وقدرة على الصنيف والربط والتبويب، وهي بضاعة مزحاة في هذه الأيام

فأين علم الحديث الآن؟

١٤ - لا شك في أن الحال يختلف عن ذي قبل^(٢)، وهو خلاف نحو الأضر، وعن ملامح هذه الأفضلة، التأكيد على رتب الأحذ بالحديث المقنونة، والتدريج، والتدريج بما شئت، ووجود حركة علمية تشتعل تصفية الأحاديث

(١) ويال في كتب الشروح ما قيل في كتب الحديث

(٢) بعد ابن حجر رحمه الله إلى مطلع هذا القرن

معنى آخر هناك حركة بشطة تحاول البدء من حيث
معنى ابن سبهر رسمه الله. أي أنها سرقة ترمس دهره
بن لصالح رحمه الله لعلق ياب الاجتهاد.

فماذا تريد إذن؟ وهل بالإمكان أحسن مما كان؟

١٥ - وكى - ويو من لكى هذه - لازال المطلوب
أكثر مما هو قائم، ولزال الإحياء المطلوب مختلفاً عن
الإحياء الموجود

يد لا ينبغي للإحياء أن يقف عند حدود ممارسة
القواعد، أو إحياء التصحيح والتصحيح في إطار استخدام
القواعد وحسب، ولاكتفاء «بتقريب التهذيب» حكماً
فصلاً في أوصاف له ١٤

ليس من علامات «استعمال العقل» أن يطر من حاد
«تقريب لتهذيب» فكان الأمة جُميع له في صعيد واحد
وهو ينتهي ثنائها، ويُعجى ضعفها؟!

ليس من العجائب أن تعتمد الأمة على قض عقل
فرد واحد منها؟!

ليس من المفروض أن يؤخذ حكم «التقريب» أو
غيره للمحكم على السند دون النظر في معطيات أخرى

حقاً، بعد كان تُرْعُ «تقريب التهذيب» من عالم
النسيان، ونقص غياب الإهمال عنه، وعدة استعماله،

عملاً كسراً، وإنحاراً ضخماً، ولكن لا ينبغي الوقوف
عنده، بل لا بُدَّ من دراسته دراسة نقدية، ومناقشة أحكامه
وعدم التسيب لها^(١) وهذا هو الإحياء الحقيقي.

* ولا يسعى للإحياء - كذلك - أن يقف عند حدود
إحياء ممارسة لقواعد الإحياء لا يكون بالعودة إلى
كتب المصطلح وتروى ما فيها

إن الإحياء لمطلوب لا يكون إلا بمناقشة العلم هل
التقيد، وبمناقشة القواعد^(٢)، وبمناقشة تطبيقات القواعد
على الأحاديث. وهذا لا يكون إلا بالدراسة النقدية
التحليلية

إن الأرمه - المشار إليها آنفاً - تدعونا لعش هذه

(١) وقد زال العذر بعد أن نشرت كتب الرجال لموسوعة وهناك
دراسات كشفت من خلال المقارنات أخطاء كثيرة في
«التقريب»

(٢) مثال كيف يبقى ثلث التسوية ثقة، وكيف يقبل حديثه حتى
ولو صرح بالتحديث

بأن ما يقوم به مجلس التسوية حياة لأمد محمد ﷺ وقد كان
الولد بن سبهم يثمن التسوية على الأوراعي فلما روجع
وموت، أجاب بصمته - إنني أجل الأوراعي أن يروي عن
الصمداء فلا أعرف كيف يبقى أمثال هذا العائن الكاذب لقه
أبست هذه القاعدة بحاجة لمراجعة ١٤

انمافساته. وغير ذلك فسنبقى نعيش ضمن رذات
الأفعال لتسوية

إن المطلوب من أهل التخصص، سنو الآخرين في
عرض ما عندهم ومناقشته تحت الشمس والانباء به
إلى نفس وتعيد ضمن نظرية متكاملة، تجيب بدقة
على شهاب الآخرين. ومن أبرز الأمثلة التي تؤكد ما
أقول، ما أثير حول بعد المس، وما زال يثار هذا كعب
در ١٩٨٠ ع رأى لاني أنظر النظرية في كبر

* وإن لإحياء المطلوب يكون بالتوسع في دراسة
بعض امسائل العالقة، أو التي نخش لعريد بياد، مثل
مسألة نقد المتن، التي أشرت إليها، فالمهج العلمي فيها
غير واضح المعالم. ومثل مسألة زيادة الثقة، ومثل بعض
مسائل علم لعيل التي لا بُدَّ من معالجها من حيث
إلهاهم^(١)، إلى إطار الموضوعية

* وإن لإحياء يكون بإصدار كتب في تحديث تكفي
حاجات الأمة العلمية والعملية في وقت الحاضر، وإزاحة
أرباض الصالحين، والترغيب والترهيب، وأمثالهما من
ومن بحبيبتنا واختصارنا

(١) قد صرح بعض ياد عدم العمل إلهام

* وإن لإحياء يكون بدراسة الكتب المتقدمة على
في الصلاح رحم الله ووعايتها حَقُّها، لأنَّه كُنْتُ
تطبيقية، ولأنا تستطيع دراسة مراحل تطور العلم عن
طريقة أو إذا كان. الأريه التي تهدف إلى الإبداع
والعلم، والتي صُنِّعت لتسجيل إنجازات العلماء، والتي
تشرح مجمل المسائل المثمر عليها، وتوضح بعضاً من
تطبيقاتها الساجدة، فأرى أنَّ فائدتها محدودة للتعريف
المبدئي بعلم مصطلح الحديث. لكن لا ينبغي الاكتفاء
بها، وجعلها نهاية الأرب، وعاية الطلب. وعليها أنَّ نسي
منهجاً تطبيقياً في التدريس يُورث المُسقي قذقة البحث
والحقيق، ويُؤسِّس لديه النظرية المتكاملة في التصحيح
والنصيف.

أفما هي أهداف هذه السلسلة؟

١٦ - أرجو أنَّ تكون أهداف هذه السلسلة قد
وضحت من الصفحات السابقة، ولكن لا بأس من إعادة
تكشف هذه الأهداف بما يلي

١ - تطبيق مدى علوم الحديث من خلال القاعدة
المعرفة الإسلامية، وعدم فصلها عنها

٢ - معالجة بعض قواعد العلم ومسائله المُعلقة، مع
ملاحظة أنَّ هذه المناقشة لا بُدَّ أن تتم خارج إصدار
المُقدِّمات والمقررات المُسلَّمة. لأنَّ المناقشة التي فرصتها

معلومات جديدة لن تحدي في ظل هذه المقدمات، ولن تساهم في حل لأزمة

٣ - «مُدَّة»^(١) وبضاج مسائل علوم الحديث التي لم تأخذ حقها في البحث والشرح

٤ - لاجتهاد في تصحيح وتريب الحديث

إن هذه الأهداف تحوي على مسائل كثيرة تحتاج بدرسات متعمقة، وجهود كثيرة وسد ندعى - على أية حال - بأن هذه المسائل^(٢) لم تُبحث ولم يُشر إليها المتقدمون، ولكن الحاجة ملحة لمطهرها في بيت واحد، وصياغتها على شكل قواعد، حتى لا يسقى في موقف المتصرح، أو آخر من يعلم؛ نتظر حتى يأتي من يُخبرنا شبهات، فتُدعش الواحد منا داعماً فاه، ثم عندما نذهب المكراً وتأتي الفكرة، يكون غاية ما نقول - لقد بحث علماؤنا ... أولئك سبق سلفاً

إنها مسؤولية أهل التخصص المأمونين، كي لا ينفى لعدم مرتبة لأهل الأهواء، أو للجهلة النويرين

وأخيراً فهذا طرف من قصة عدم الحديث مع

(١) هذا المصطلح لشيخ بكر أبو زيد

(٢) في الحقيقة هناك كثير من المسائل لم تُبحث ولم يُشر إليها

أهمه، فهي كقصّة الحسني مع أعدائه، عندما أشاعوا خبز موته، حتى إذا وصيه بعينه قال

كم قد قُتلت وكم قد مُت عندك

ثم لتقفضت هراب العبر وسكن

وكذا قصة علم الحديث، يوم نداء الداعي من أهله، معبراً باب لاجتهاد فيه، وبقي صوت لئلي برشد صدهاء في آذان مُصنّعي موته قرناً، إلا من ومضة هاء، أو بارقة هاء

وللعهدة اليوم في دهاب طلائه، دافعي حمر موته كي ينفذوا عنه السر، ويُريلوا الصر والكفر، وكيف لا يفعلون وهو الجسر الموصّل إلى الله ورسوله ﷺ؟ فهل يحملون العهد؟

«المقدمة»

لما كانت رسالة النبي ﷺ تَحرر رسالته للناس،
انفتحت حكماً الله سبحانه وتعالى أن لا يتنقل ﷺ إلى
الرفيق الأعلى إلا وقد قدمت الحجة، وتمّ السلاغ. ولقد
نعلم أن حتم النبوة يقتضي أن تكون الحجة واضحة،
ويكون السلاغ يتّ قاطعاً لموارد التراجع، ومداخل الخلاف.
وكذا سقى الله سبحانه بلاغاً بيّ ﷺ فقال تعالى: ﴿وَأَرْسَلْنَا
إِلَيْكَ الْكِتَابَ الْبَيِّنَ الْبَيِّنَ لِلَّذِينَ آمَنُوا لِيُبَيِّنَ لَهُمُ الْآيَاتِ﴾ [النحل: ٤٤].

وقال سبحانه: ﴿وَمَا عَلَى الْمُؤْمِنِينَ إِلَّا تَسْمَعُ أَوْحْيَتْ﴾
[النور: ٥٤].

وعلى هذا ترك رسول الله ﷺ فقال: «ترككم على
البيضه لئلا تنهروها لا يريخ عنها بعدى إلا هالك»^(١).

وهذه مُسَمَّه يجب على كل مسلم أن يريخ بها،

(١) جزء من حديث، بهذه الزيادة روى الإمام أحمد (١٢٦/٤)، وابن
ماجه - المقدمة حديث (٤٣) وانظر صحيح ابن ماجه باختصار
السند (١٤/١) وسلسلة الأحاديث الصحيحة حديث (٩٣٧).

وتعاصر على أساسها مع انصوص، وكن الكثيرين وقعو
فيما حذرنا الله منه ﴿وَلَا تَكُونُوا كَالَّذِينَ نَعَرَفُوا وَاتَّخَذُوا مِنْ
بَيْنِ مَا جَاءَهُمُ الْبَيِّنَاتُ وَأُولَئِكَ لَهُمْ عَذَابٌ عَظِيمٌ﴾ [١١٣] ل
عمران: ١١٥]

مشاب بدك ظاهرة «استشكال النص»، والتي أضيق
عليها اسم «مشكل الحديث» أو «محتلف الحديث»،
وأصبحت بناءً من أبواب علم مصطلح الحديث

وهذه الظاهرة من أهم الظواهر وأخطرها في منهجنا
الإسلامي، لأنها تتعلق بمسح فهم النصوص، ولكنها مع
ذلك لم تُخدم الخدمة المناسبة من حيث دراسة العوامل
التي كونت وتحتكم فيها، أو من حيث تأصيل القواعد
النظرية التي تصف بناء هذه الظاهرة وتحدد قضايها، بل
إن تعريف هذه الظاهرة مضطرب غير محدد كما سيأتي

وسأحاول في هذا البحث تناول الموضوع تناولاً
بعيداً عن التقرير والوصف.

وأفضل طريقة لي التعريف هي الانطلاق من ضد
الوقع خاصة في هذا العلم الذي لم يُدرس الدراسة
النظرية الكافية، فمن أحصر بعسي في لقوالب لجامرة،
بل سأعزبه من خلال نقاط تُعرف به لذلك فقد أثرث
التمهيد بقعدة مهمّة عن تأثير لنامح المعربة، والثقافة

اسائلة في مرز هذه الظاهرة من خلال إطلالة تدرجية
سريعة على الفرق والمذاهب ومصنفاتها.

ومع ذلك فلا بُد من التعرّض لتعريف اللغوي،
وتحقيق تعريف الظاهرة بعد سرد بعض التعريفات
الاصطلاحية. وبعد ذلك أعرض للنشأة التاريخية مما
سيمسعد على فهم ظاهرة الاستشكال وأسبابها، وذلك
لأنها مرتبطة بالواقع في كثير من أبحاثها، إضافة لارتباطها
بالبينة الثقافية

ثم انتقل إلى ذكر الشروط والأساس، وفي بحث
آخر سأدرس علاقة عدم المشكل بالعملية النقدية، ثم
أحتم بقواعد فهم النص تؤيد البحث وصوحاً.
وأخيراً.

فهذا جهد المعلن، الذي لا يدعي إيفاء الموضوع
حقه، فهو أعرض وأخطر من أن تكفي هذه الورقات
ولكنها محاولة أسأل الله عز وجل أن يتقبلها. وأرجو من
إخواني طلبة العلم المصيبة والتصويب، ودعوة صالحة
في طهر السب

وأخر دعوانا أن الحمد لله رب العالمين

أبو الهدي المقتضي

تمهيد

إنَّ ابْحَثَ فِي ظَاهِرَةِ «مَشْكِـلِ الْحَدِيثِ» عَمَلِيَّةً
مَعْقَدَةً، تَرْتَبُطُ بِمَعْطَوَاتٍ^(١)، وَتَحْكُمُ فِيهَا عِلْمٌ
مُتَعَدِّدٌ، وَإِنَّ لَإِتِّصَافِهَا فِي بَحْثِهَا عَلَى النَّظَرِ فِي
التَّصَوُّصِ، سِيَمَا يُمْكِنُ أَنْ نُطْلُقَ عَلَيْهِ دِرَاسَةً نَصَبَةً،
تُحْجِثُ لظَاهِرَةِ يُوْدِي إِلَى التَّفْصِيلِ فِي فَهْمِهَا

وَالَّذِي يَنْتَهِي الْإِتِّبَاءُ إِلَيْهِ فِي دِرَاسَةِ الظَّاهِرَةِ^(٢)، طَبِيعَةُ
الْبَاحِثِ الشَّخْصِيَّةِ، وَتَكْوِينُهُ الْعِلْمِيَّ، وَاتِّجَاهُهُ الْعَقْدِيَّ
أَوَّلًا، وَثَانِيًا: الْإِتِّجَاهَاتُ الْعِلْمِيَّةُ، وَالثَّقَافَاتُ السَّائِدَةُ فِي
عَصْرِهِ^(٣)

وَمِنَ الْعِلْمِ وَالْمَصْنُوعِ الَّتِي تَنْحَنِي فِي الظَّاهِرَةِ
شَكَالِيَّاتٌ قَدِيمَةٌ بِدِيدَةٍ قَامَ الْخَدْرُفُ عَلَيْهَا، وَتَكَثَّرَتْ

(١) الظَّاهِرَةُ، عَمِيَّةٌ تَتَكَرَّرُ كُلَّمَا وُجِدَتْ أَسْبَابُهَا، وَالْإِشْكَالُ يَهْدُ
الْبَعْدَ ظَاهِرَةً.

(٢) لِأَنَّ عِلْمَ الْعَصْرِ تَلْقَى بِأَهْوَاءِ جَدِيدَةٍ عَلَى النُّصُوصِ، إِمَّا زِيَادَةً
فِي التَّوْصِيحِ، وَإِنَّا فِي الْحَاجَةِ إِلَى مُزِيدٍ بَيِّنٍ.

انعزى سيجة بها، منها - على سبيل المثال لا الحصر - إشكالية من الحاكم، العقل أم لقل؟ وأس هي حدود لعقل؟ متى يخوفس ومتى يقف؟ ويرتبط بهذه لمسألة إشكالية تحديد منصف «استناداً لتروبي»^(١)

ثم هات إشكالية اللفظ، أعني مشكل فهم المعنى، وكيفية التعامل مع خطاب الشارع ودرجات البيان فيه^(٢) وأخيراً إشكالية منهج، التلقي^(٣)، وصياغة المعرفة^(٤)

هذه لقضايا والعلوم وغيرها تشكل منهج القراءة، فإندري؟ لا يقرأ مُتَجَرِّداً عن نفسه وثقافته، فبیت هناك قراءة تربية مطلقة، بمعنى أنه لا تُد من تأثير هذه العوامل على موقف القارئ من المعروض

ويمكن تعريف القراءة بأنها: «نظرية لقواعد التي

(١) المصطلح للدكتور علي سامي الشار، انظر كتابه «منهج البحث عن مفكري الإسلام واكتشاف المنهج العلمي في العالم الإسلامي»، ص ٢

(٢) لقد حاد ابن قتيبة رحمه الله حول جمى هذه المسألة في كتابه «لنبي الاختلاف في اللفظ»

(٣) مثلاً دائرة التعمية عند الشيعة أوسع ما هي عليه عند أهل السنة، مما يوضح مفهوم السنة عندهم

(٤) ترتب مصادر المعرفة من حيث قوتها تحتص باختلاف الاتجاهات والفرق

تُحْكَم تأويلاً من التأويلات، أي تحكم تفسير من التصورات، أو تفسير مجموعة من علامات التي يمكن النظر إليها بوصفها نصاً^(١)

وهذا يعني أن ثقافة الباحث واتجاهه لعفدي يتحكمان في ملاحظة الإشكال من «علم المشكل» من أكثر العلوم المتوسطة من يتعامل مع النص، وبالواقع العملي، فوجود الإشكال وحججه ودرجته تابعة ثقافته القارئ، فإندري يستشكله المعترلي - مثلاً - لا يستشكله محدث، وهكذا

ومن هنا كان من الخطأ دراسة ظاهرة لمشكل، الحديث بعيداً عن الباحث فيها، وبعيداً عن الاتجاهات الفكرية السائدة في عصره، فإنناج العالم انعكاس ثقافته واتجاهه، وهو رذء عمل للواقع العملي وحاجاته، وبذلك كانت المؤلفات صورة ذهنية لمؤلفيها. ولقد صدق لخطيب البغدادي - رحمه الله - عندما قال: «من صنف فقد جعل عمله على طبع يرضه على الناس»^(٢)

رسم ندرس ظاهرة «الاشكال» عليها أن

(١) مجله البيان، عدد (٤١)، مقاله لمؤلف مصطفى السيد، ص ٤٩

(٢) تذكرة الحفاظ ٣/ ١١٤١

يستطوع واقع ومصنفات لانجازات القعدية، والمذاهب
الفقهية، ولا يمكنه عرض محدود. ومن هنا كانت
هذه النظرات محدودة في موقع العملي في عصر
لتصنيف من قرون الأولى، لإمرته تأثير العادة الشدة
وتحكمها في النص، ولأنه، وبعد هذه القرون الطويلة،
امداد وأثر ثقافة ذلك الزمن

١ - ففي المجال لعقدي كان هناك مدرسة الحديث
(السلف) الذي خرجوا بعد محنتهم مع المعركة ومن
امامون أقوياء، ومدرسة المتكلمين (الأشعرية ومن
تابعهم)، وحرف من معتبره قليل، ومن هم على معظم
المعكري، وترجع من العلامه

وكان الصريح^(١) من أنواع هذه المدارس دائماً على
اشده، كل نحاه يعني نصر مذهبه المعكري من خلال
تدامله مع بعض من على صوء هذا المذهب من أجل
دك كانت قراء النص ومن ثم نوه أو مستشكاه معاودة
بحسب مقررات كل اتجاه

(١) من عرب النكبة عليه وعظماء، فعليه نكبات المعية وتمنقه
بمعظم، وبعدة مع لم التي سقطت، وبجانب المحبة وم
بعضاً في كتب التاريخ. للاختصار فليرجع إلى كتاب هكذا
ظهر حسن صلاح الدين وهكذا عاد به بقدره «مكتنور حجة
عرب الكيلابي

بعد رد المعترلة والعلامة كثيراً من الأحاديث لأنها
جاءت مقرتهم المسقة، ولأنهم يُنسبون مصدر المعرفة
- من حيث قوتها - ترتيباً خاصاً بهم، فقدمت مدرسة
١ - «والد كرس بالرء عليهم» وتحرير التوسع في
مضبط التعامل مع مثل هذه الأحاديث. وكان الدافع
المشترك لكلا المدرستين تأكيد أهمية صواب النقل
كمصدر من مصدر المعرفة الموثوقة^(١). ولكن كان هناك
اختلاف بين المدرستين في كيفية التعامل مع الإشكالات،
وفي لقواعد المعركة بذلك. ففي حين جاءت مدرسة
الحديث في أحاديث الصفات - مثلاً - إلى الإثبات
بجانب مدرسة المتكلمين إلى التأويل. وهذا اختلاف كبير
بس على اختلاف مذهب المعرفة، ذلك لأن التأويل - في
كثير من حالاته - رء رءو خمي للنص

٢ - وبالنسبة للمذاهب الفقهية، فنرى أن المذاهب
الأربعة استقرت، فتقررت أصولها وقرونها وتورعت على
خارطة لعالم الإسلامي^(٢). فكانت فرائد الفقهاء - تبعاً لذلك -
لأحاديث الفقهية مطبوعة بما يتسببه من أصول وفروع

(١) أنظر على سبيل المثال «تأويل مختلف الحديث» لابن تيمية من
مدرسة الحديث، «أدبيات مشكل الحديث» لآل بوركا من
مدرسة المتكلمين

(٢) أنظر حجة الله البالغة ١/ ١٥٢ ١٥٣

وبهية، وصُنفت بعد ذلك المصنفات التي تُخدم أصولاً معينة، ويردُّ على المخالفين. وكان تعامل كل منطب مع الأحاديث من حيث وجوده لإشكال وعدمه متأثراً بأصوله

وإظهاره التي ترسخت منذ ذلك الوقت - وهي اعتماداً بطبيعة الحال لنكيب السنة ولكنها أوضح أنَّ التصنيف في الحديث كما سنُبين بعد سطور - صدر مفعلاً بهذه المذاهب، فصنفت كتباً حديثية تميل إلى مدرسة الرأي، وأخرى تميز بدور الحديث، ويبدو هذا واضحاً في مصنفات الطحاوي^(١) الحنفي رحمه الله (ت ٣٢٤) الذي حاول نصراً هادئاً للمذهب وفواعله لأصولية، وأصولية في قرة النص.

وصُنفت في المقابل كتبٌ تنصير مدرسة الحديث، ويبدو هذا واضحاً في صحيح ابن خزيمة، خاصة في تراجمه، وفي سنن الدارقطني^(٢)، وسنن البيهقي^(٣) لشافعي^(٤)

(١) انظر مثلاً شرح معاني الآثار حيث يكون السبعة مصر رأي الإمام أو أحد أصحابه

(٢) حتى لقد صنّف أبو حنيفة الإمام رحمه الله انظر السنن ١/ ٣٢٣ باب ذكر أوله ﷺ من كان به إمام فقرة الإمام ه فقرة، واختلاف الروايات

(٣) لا شك في أن أقرب المذاهب إلى مدرسة الحديث - بالنص بعد المجادلة - هم الشافعية، لذا تزجت البيهقي معهم

نقد كان صراعاً^(٥) حول المنهج بين مدرسة الرأي، ومدرسة الحديث انعكس على المصنفات الحديثية، وعلى علوم الحديث، ومنها شكل الحديث

٣ - وأخيراً في مجال التصنيف في الحديث بعد هذه النظرة السريعة على التيارات العقديّة والفهميّة نستطيع فهم المشهد الحديثي فقد أثرت هذه التيارات على التصنيفات الحديثية - كما مرّ - فاجعلت بها لأجيرة ونحن في الواقع نستطيع معرفة الحالة العنصرية في العالم الإسلامي من خلال مصنفات الحديث، فتتحوّل إلى وثائق تاريخية إن نحن دققنا النظر. فمن المعلوم أن أشكال التصنيف في الحديث تنوعت، ففي المرحلة الأولى حرص العلماء على جمعه وسطره خوفاً عليه من الضياع، وفي مرحلة ما بعد ١٠٠٠ هـ، خرج ردول لحرف عليه، وذهب الحاجة إلى ترويضه وعرضه ليسهل تناوله

(٤) راجع صفحة [٣٨] تعليق ١، وأريد من بطائع الترمذي يجد أنه في ذكره لأقوال فقهاء الأمصار بعد مبرد الأحاديث لا يذكر أب حنيفة ولا مدرسة! بل إنه لم يذكره ضمن الفقهاء الذين ذكر احتشادهم في الجامع، وسرد أسانيد إليهم في العلق آخر الجامع، ولم يذكر ابن رجب إلى هذا من ذلك - انظر شرح حبل الترمذي بتحقيق الدكتور محمّد سعيد ١/ ٣٣٧ وهذه الملاحظة تؤكد ما قلناه أعلاه وهي استحسان الموقف عند ملياً

على الفقهاء وعلماء الأصول^(١)، فكانت ظاهرة الجوامع
والشُّنن، وهذه المرحلة هي مرحلة لكتيب الستة

وهي بصفة مهمة لم يُبشر إليها أحدٌ فيما أعلم -
بلرُئت في بحثنا في المشكل، وهي أنَّ المدقق يلصق في
تلك لفترة حوراً حقيقياً بين مدرسته الحديث ومخالفاتها -
إنَّ في الأصول وإنَّ في المروء - من خلال تراجم
الأشواق^(٢)، ومن خلال تعليقات بعضهم على
الأحاديث^(٣). لقد عُرِضت من خلال هذه التراجم بيانات
مدرسة الحديث وردودها على المخالفين

نقد أصبحت المصنفات الحديثية الصوت الذي يردُّ
به علماء مدرسة الحديث على طروحات المخالفين،
ويجمعون الأحاديث تحت أبواب تُعبّر عن مصامير
التزعمات، ولذلك فقد نشأت ظاهرة التراجم الطويلة،
التي طوّرها عن النمط البخاري في الترجمة إمام الأئمة
ابن حُزَيْمَة، وهي تراجم تختلف في شكلها ومضمونها
عن النمط البخاري

(١) أصول الدين وأصول الفقه.

(٢) انظر تراجم البخاري في صحيحه، ثم تصنيفه لأحمد بن حنبل
كتلوا أقوال العلماء

(٣) الترمذي - خلاصة - في الأصول

أصبحت كتب الحديث موسوعات علمية، يُؤوب فيها
المحدث للأحداث، ويعلق عليها، وتذكر عللها، ويُزيل
إشكالاتها، وهو في كل هذا لا يبتلع من فراغ بل ينعكس
واقفاً قائماً^(١)

(١) مما يؤكد هذه الفكرة كلام الترمذي في العلق آخر الجامع،
فقد اضطر إلى الاعتذار عن ذكره الملل وأقوال الفقهاء في
جامعه لما رجا من منفعة الناس وقد سبق الأدلة التي سبقت له
ذلك مما يدل على أنه كان امرأً مسهلاً وبولا الحاجة لما
فعل هذه، ثم انظر شرح ابن رجب رحمه الله لهذه المسألة فهو
نفيس وعصبي، وقد دُلل على الجوار لأن فيه مصلحةً وسدَّ
للحاجة، انظر شرح ابن رجب لعنل الترمذي ١/ ٢٤٠ - ٢٤٨

- ١ - تعريف علم مشكل الحديث

الدارس لهذا الموضوع لا يملك إلا أن يقتب عدد ثلاث ملاحظات مهمة، ترتب على عدم تحديدها اضطرب وعموص في فهم هذا العلم:

الأولى: عدم تحديد المصروف، هل هو «مشكل الحديث» أو «علم مشكل الحديث»

الثانية: أن الأكثر لم نعرفه، بل ذكره مع سوق المثال المكرر عليه، حديث 'أقر من المجدوم...'، والذي عرفه لم يبينوا لنا علته ونشأته وبطوره.

الثالثة: أنهم لم يتفقوا على مجال هذا العلم، بعضهم يقتصره على الاختلاف بين حديثين كالنوري - مثلاً في انقريب^(١)، وعبارة ابن الصلاح^(٢)، وابن كثير^(٣)

(١) انقريب والتيسير لمعرفة سنن الشير والذير ٩٤

(٢) انظر المصنف - ص ١٤٣.

(٣) انظر اختصار علوم الحديث، ص ١٧٤

مشعرة بهذا. وأحورون وشحوا الدائرة فأدحسوا، فيه الحديث الذي يتعارض مع حديث أو مع قاعدة أو مع المفصل ولعل أوعب تعريف يمثل هذا الاتجاه - على انقريب منه - تعريف الدكتور نور الدين عتر حيث قال في تعريفه «وهو ما تعارض ظاهره مع القواعد فأوهم معنى باطلاً، أو تعارض مع نص شرعي آخر»^(١). وصنيع ابن قتيبة «بن قولك في كتابيهما من هذه البائة».

وإد ذلك كذلك عديداً أولاً تحديد ما نريد تعريفه لعل في هذا التحديد ما يجلي هذه لظاهرة وأشير إلى أن التعريف سيكون عن طريق شرح الظاهرة وتحليلها، وليس عن طريق قولها العارة أي بالرسم وليس بالحد فنقول

لدينا المصطلح لتأني: «علم مشكل الحديث» وهذا يعني وجوب الاستدلال بتعريف «المشكل»، ثم تعريف «مشكل الحديث»، ثم تعريف «علم مشكل الحديث».

المشكل لغة: قال ابن فارس: شكل، الشيء والكيف واللام معظم بابه السماننة تقول: هذا شكل هذا، أي مشه ومن ذلك يقال: أمرٌ مُشكل كما يقال أمرٌ مُشبه.

(١) مسجع النقد في علوم الحديث، ص ٣٧٧.

أي مداشاه هدا، وهذا دخل في شكل هذا... وهو من باب الذي ذكره: إشكال هذا الأمر وهو لتاسه^(١)

ويقول «أشكال الأمر: التيسر والمشكل»
المتيسر. وشاكله: شبهة ومثله. والإشكال: الأمر
يوجب التماساً في لهم^(٢)

أما في الاصطلاح: فقد عرّف الأصوليون «المشكل»
بقولهم: «هو ما حقيقت دلالته على معنى المراد منه
خفاء ناشئاً من ذات الصيغة أو الأسلوب، ولا يُدرك إلا
بالتأمل والاجتهاد»^(٣).

وعرّف آخرون بأنه «اسم لما خفي لمراد منه باللفظ
نفسه لدخوله في أشكال بحيث لا يدرك ذلك المراد إلا
بقريبة تمييزه؛ وذلك عن طريق البحث والتأمل بعد
لطف»^(٤)

تحليل التعريف: استأثر في التعريفات السابقة،
خاصةً لمعوية منها، يخرج بالنتائج التالية.

- (١) معجم مقاييس اللغة، ٢٠٤/٣، ٢٠٥ مادة شكل
- (٢) انظر: لسان العرب مادة شكل، ٣٤٨/٢، والمعجم الوسيط، ٤٩٣/١، ٤٩٤
- (٣) المناهج الأصولية، ص ٨٧.
- (٤) تفسير النصوص، ٢٥٣/١.

أولاً أن الإشكال مرتبط بوجود شئيين متماثلين
وهذا يعني أن حصول الالتباس لا بُدَّ فيه من وجود
نصيتين، إما نصّ وآخر، وإما نصّ وقصبة نشأت عن
مقتضى الشرع، أو عن العقل، أو الحق، أو قاعدة
متينة، وحتى النصّ الذي يُقال عنه إنه مُشكّل بذاته، لو
دقّقنا النظر فيه لوجدناه تداخل مع معلومة أخرى.

ثانياً: نتيجة لهذا التماس والتداخل يحصل الالتباس.

ثالثاً: هناك علاقة بين الإشكال والتمشابه، وفهم
موضوع التشابه والمُشكّم يُعنى كثيراً على فهم الظاهرة
الاستشكال. ولقد انتبه ابن حجر - رحمه الله - إلى هذه
العلاقة فعند المبهوم السالم من المعارضة محكماً، ومقابلته
مع إمكان الجمع مختلف الحديث^(١).

وهذه العلاقة تؤدي إلى علاقة أخرى، وهي علاقة
المشكل بالتأويل لأن التأويل علوّ عن الأخذ بظاهر
النصّ لشبهه طارئة حقيقتها المتعارض، قال ابن تيمية
رحمه الله «ومؤلف كثيراً ما يجعلون التأويل من باب دفع
المعارض»^(٢) وإلى هذا أشار ابن رشد^(٣) وممارسات

- (١) انظر حجة المكر مع شرحها، بره النظر، ص ٢٧
- (٢) قدر تعارض العقل والنقل، ١٢/١.
- (٣) في كتابه فصل المقال، انظر الصفحات ٣٢ - ٣٦

أهل العلم من أتبع المباحح المختلفة تدلُّ عليه

والسبب في ذلك - على ما يبدو - أن محدث المحكم من غير المحكم ناسخ للمنهج المعرفي للقارىء، ولتثاقفه التي تبناها أول الأمر.

قال المُعلِّمُ اليماني رحمه الله: «كثيرٌ من المتعمِّقين يسترون تكديهم للتَّصوُّص بدعوى أنَّ ما يحالِفونه منها هو من المتشابه المبهِّي غرَّ اتَّبعه»^(١)

وقال ابن تيمية رحمه الله: «وأما المختلعون في اكتباب المخالفون له المتفقون على مصادرته، فتحمل كل طائفة ما أضلته من أصول دينها الذي استدعته هو، والأمام يدي بحب اتباعه، وتحمس ما خانع ذلك من نصوص بكتاب ولسته من المعجمات المتشابهات التي لا يجوز اتباعها من يسعيُّ حَمْلُها على ما ومن أضلهم الذي ابتدعوه أو الإعراض عنها وترك التدبُّر لها»^(٢) فما وفق ظاهره معناه ماذنهم فهو المحكم. وما ليس كذلك فهو المُعْتَبَر. والسامع من كلِّ هذا هو الشاويل، فهو الجشَّاب الذي علقت عليه كثير من مخالفات النصوص وإن في البغة لَمُروية ومراحداً ألم بقرر من ليس بأد

(١) «الفتاوى إلى تصحيح المعاني» من ١٨٥

(٢) «أدب تعارض العقل والنقل» ٧٧/١

القضية مرتبطة بمناهج التلقي وما أحد المعرفة، وبكثير من العلوم؟ ونستطيع أخيراً استعادة مقرئ لابن حجر رحمه الله أطلقها على علم حرة، فتطدقها على المشكل: «ولأجل هذا كان مجال النظر في هذا أكثر من غيره»^(٣).

«مشكل الحديث»: وننتقل إلى عبارة المحدثين «مشكل الحديث» فندرس بعض التعريفات لها

فقد عرَّف «الحاكم» رحمه الله «المُشْكِل» فقال: «هذا النوع من هذه العبرم معرفة سنن لرسول الله ﷺ يعرضها مثلاً فيحتج أصحاب المذاهب بأحدهم وهما في الصحة والسقم بيان»^(٤).

وقال «ابن حجر» رحمه الله: «ثم المقبول إن سلِم من المعارضة فهو المُتَحَكِّم، وإن عُرِض بمثله، فإن أمكن الجمع فمحتلف الحديث»^(٥).

وقال «الصنعاني» رحمه الله: «أي اختلاف مدلوله ظاهراً»^(٦)

(١) «الكتب» ص ٧٧٨

(٢) «معرفة علوم الحديث» ص ١٢٢

(٣) نحة الفكر مع شرحها نرة النظر، ص ٣٧

(٤) «توضيح الأفكار» ٢/٢٣٣

وحاول الدكتور نور الدين عتر أن يضع له تعريفاً متقصى فقال: «وهو ما تعارض ظاهره مع القواعد فأوهم معنى باطلاً، أو تعارض مع نص شرعي آخر»^(١)

وارتضى الشيخ أسامة الخياط تعريفاً صاغه فقال: «أحاديث مرويّه عن رسول الله ﷺ، بأسانيده مضمولة، يؤهم ظاهرها معاني مستحيلة، أو معارضة لقواعد شرعية ثابتة»^(٢).

وعلى ما في هذه التعريفات من خلط بين العلم وبين الظاهرة، ومن عدم تحديد حقيقة الظاهرة، فقد ذكرناها التزاماً بوصف واقع الحال.

أما ما نرجّحه فهو عدم قبول هذا المصطلح ولا نقول: «مشكل الحديث»، ولا يحسن أحد أن القضية قضية اصطلاح، خاصة وأن العلماء قد را لإطلاق بقولهم: «فيما يظهر» أو «ظاهراً»^(٣). إن إطلاق هذا الاصطلاح له بُدءه المصير، لأنّ المعنى سيكون - حتى بالقيد الذي أضافوه - أنّ النصّ ملتبس بالظاهر! وهذا مما لا تحوز نسته إلى الشرع الذي جعله الله سبحانه

فرقاً بين الحق والباطل. «ومن الأدب معه ﷺ أن لا يُستحلّ قوله»، بل يُستشكل لأراء بقوله»^(٤).

ثم إن سلمنا بهذا الاصطلاح لما كان مُعبراً عن حمّة الأمر بل سيقصر على بيان جانب من الموضوع، وسيلقي بالنّبيّة كلّها على النصّ مستبعداً لأنّ القرءة ونعاه الفريّة المُشقة. ومن هنا فإن الاسم الذي نواه مُعبراً تعبيراً دقيقاً عن هذه الظاهرة هو: «الاستشكال الحديث» وإنّ من سار معنا مستحضرٌ مستصحبٌ ما قلناه في التمهيد اسابق يُدرك لماذا اخترنا هذا الاسم.

وإنّ المُتنبّع لهذه الظاهرة، والداورن للآثار التي ضُعت فيها يلاحظ بأنّها قضية نسيّة يتحكّم في وجودها ما يلي:

١ - كيفية القراءة، أي المصحح الذي تُقرأ على أساسه النصّ، أو هي متاهج المعرفة^(٥).

٢ - درجات لبّاد في النصوص، فقد فتضت حكمه الله تعوت وصوح استصوص ليميز الله سبحانه وتعالى العالم من الجاهل. فبرع الدين أوتوا العلم درجات.

(١) العواهب للذنية مع شرح الردي، ٢٥٠/٦
(٢) انظر تعريف «الترامة» في التمهيد السابق

(١) «مصحح النسخ في علوم الحديث» ص ٣٧٧.
(٢) «دراسة عن محيل الحديث» - رسالة ماجستير - الشيخ أسامة «حياء» ص ٣٦

٣- طبيعة «لقارىء النفسية» وهي ما سمّاه القرآن «الهُوى».

فلذا هي ظاهرة «استشكال الحديث»، وليس للحديث أي دور في هذه لظاهرة وتمتصر مسؤولية الحديث على حاجته للبيان، أما الالتباس فهو وهم في ذهن القارىء وخشب

علم مشكل الحديث:

انتهى بنا البحث إلى «علم مشكل الحديث» وقد أشار إليه لبعض في تضاعيف تعريفاتهم من دور توصيح، وذلك بإشارتهم إلى مخالفة القواعد^(١)، وإلى إمكان الجمع كما قال ابن حجر رحمه الله: «فإن أمكن لجمع فمختلف الحديث»^(٢)

والحقيقة أنهم لم يُبينوا لنا هذه القواعد التي لا ينبغي للحديث أن يعارضها، ثم هي قواعد من؟ قواعد الحنفية أم الشافعية؟ قواعد مدرسة الحديث أو قواعد الأشعرية، أو قواعد المالكية؟ أم أن كل ما ذكره الشافعي رأياً، الحديث خالف بواعده!

رأياً لم يُبين لنا العلماء حدود إمكان الجمع، متى

(١) أوجع إلى تعريف الدكتور بور من عثر

(٢) نشبة المذكور مع شيوخه برهة النظر، من ٣٧

يكون مُستساعاً، ومتى يكون متكلفاً؟ وهذه مسائل كثيرة مرتبطة بهذه المسألة لا يجوز فصلها عنها، ومن أهمها علاقة «لاشكالك» بالنقد، وسأأتي بيته إن شاء الله

إن الذي يدين الله عز وجل به، أن هذا العلم ما هو إلا علم بيان الحديث، وهو مرصع بعلم أصول الفقه، ونستطيع أن نقول بأنه علم «روح الفقه» و«روح الدين» به تتلمى المبرص، ونقف معها الموقف الشرعي، وهو ما تركناه عليه الرسول ﷺ، وعلماً الله إياه في آيات من الفرقان الحكيم.

واحتصار: إنه علم المهم عن الله. وكلمة كان المصمم ملزماً بالمحجة البيضاء، التي تركها عليها رسول الله ﷺ انتهى «لاشكالك». إنها مشككة منهج في اتلقي

هذه هي لطخة التي يجب أن نخرج بها ظاهرة الاستشكال، والذي كان من قبل أن الاهتمام انصب على إيجاد الحلول لتوافق بين الأحاديث، ولم يتجه إلى تفسير الظاهرة، والعودة إلى أسانيد. وقد نتج شافعي رحمه الله في مقدمة كتابه «اختلاف الحديث» على أن لمشككة لا تقف عند إيجاد الحل، بل إن وراء ذلك أساليباً، ولكن لم ينتبه الناس إلى ما أبدعه الشافعي والمصح

بيه

وأخيراً نستطيع أن نقول في تعريف هذا العلم بأنه «مجموعة القواعد والمصاح التي أرشد إليها الكتاب والسنة والتزم بها الصحابة في التعامل مع النصوص وفهمها».

وسنذكر - بإذن الله - بعض ما توصلنا إليه من هذه القواعد في مبحث لاحق.

- ٢ - أسماءه

سعت عبارات العلماء في تليق هذا العلم، فهو يُسمى اختلاف الحديث، ومختلف الحديث، ومشكل الحديث، ومناقضة الأحاديث، وبيان محامل صحيحها، وعلم تليق الحديث^(١)، ولدرج منها في استعمال العلماء. يختلف الحديث، ومشكل الحديث.

وهل هناك فرق بينهما أم يستويان؟ هذا البحث لا يعني كثيراً، وقد ذكر الشيخ أسامة الخطاط فروقاً بين المصطلحين في رسالته والذي تدل عليه معومات لعلماء عدم التعريق. والذي سرتنا عليه في هذا البحث، إطلاق مصطلح «مشكل الحديث» ونعني به الالتبس، والسبب في ذلك أننا نريد أي مصطلح يصف الحالة التي تعامل معها العلماء، ولأن هذا المصطلح يتضمن مصطلح

(١) انظر الرسالة المستطرفة. ١١٨، ومقدمة نسخة الأحرابي ٢٩٥/١.

«مختلف الحديث» عند المُمَرِّقِينَ ولا انعكاس، وتحقيق
الفرق أو عدمه ليس بالأمر المهم في رؤية هذا لبحت
ومنهجه

- ٣ - فائدته وأهميته

١ - يستمد هذا العلم فائدته وأهميته من موضوع
بحثه، فهو يتعلق بحديث رسول الله ﷺ، وهو ﷺ ليس
ككل أحد لأنه معصوم عن أن يقع في كلامه أي تهاثر
وتعذر من ﴿رَمَا يَتَّقِ عِي الْمَوْتِ﴾ (١) لَأَنَّهُ لَا يَمُوتُ وَيُحْيَى
(٢) [التحريم ٣ - ٤]. ولذلك فإن أول فائدة لهذا العلم
دحضُ مزاعم مدعي الاختلاف في حديث رسول الله ﷺ.

٢ - وفائدة أخرى مهمة، وهي الصق بهذا العلم من
سابقتهاء، تُثبت بأنَّ هذ الكُتْم الضخم من حديث
رسول الله ﷺ قد وصلنا مُوثَّقاً بطريقة دقيقة. وهي بهذا
تُبرِّئ ساحة علماء الحديث الذين ساحوا في البلاد،
وبدلوا النفس بالنفس والبلاد، هي توثيق نسبة الحديث
إلى رسول رب العباد ﷺ، تُبرِّئهم من تهمة الغفلة
والسذاجة وقلة المهم لما يقولون^(١).

(١) انظر مقالة ابن خة في «تأويل مختلف الحديث»

- ٤ - تاريخ الظاهرة

١ - قروب سائماً وجود أكثر من بُعد في هذا الموضوع، فهناك «الظاهرة» كممارسة^(١)، وه «ال» كمجموعة القواعد التي تتناول الظاهرة بالدراسة، وهناك الحلول وقد وقع التفصيل في دراسة البُعدين الأولين، فقد درج العلماء عند الكلام على التاريخ أن يُسلطوا الضوء على النصيب في الحلول، من خلال دراسة وصفاً، فينولون - مثلاً - أول من ص م ه هيه المشافعي، ثم ابن قسيبة إلخ

٢ - وادى ليس من الضروري أن نكرر ما ذكره السابق، بل إن هذا خارج عن منهج هذه الدراسة، التي تحاول اعتماد الدراسة التاريخية التحليلية الكافية، ولكن ذلك باعتصار يتناسب وطبيعة البحث وصحبه، وإنما هي إشارات.

(١) يعني حالة «الاستشكال» أو ممارسة «الاستشكال».

٣ - ومن هوائده، إن التزم به بالمنهج الصحيح، تركية منهج أهل السنة في فهم النصوص ونشأ من معها، فالتعرض لفهم النصوص محاولاً تعرضها بصياغة فكرية تروم منهج التلقي، وانتواها إلى أن لا يأتى به ولا شك بأن منهج التلقي الصحيح الذي به فهم النصوص لمستشكلة هو منهج أهل السنة ولجماعة، وسياتي سأن بعض ملامحه في بحث لاحق.

ومع هذه الأهمية الواضحة الخطيرة، ومع أن لعلماء سبها على أهميته^(١) فقد السوي: «لقد قن من أهم الأنواع، ويضطر إلى معرفته جميع الطوائف»^(٢)

أقول: مع هذا، إلا أنهم ومنو عند هذا التعبير ولم يتجاوزوه، وانصب اهتمامهم على الحلول ولم يدرس أحد المشكلة نفسها، أسبابها، وعلاقتها بالصوراء الفكرية في كل عصر، وباتتبات الأصولية لمعرف، وبالعلوم الدخلة على الأمة، إلى غير ذلك من العلاقات التي لو قُويت «ظاهرة الاستشكال» من حلها لاربع كثير من «الاستشكالات»

(١) في حين أننا لا نعرف ه الذي أساروا إلى أهميته؟ القواعد أم الحلول؟

(٢) «التفسير والتبشير لمعرفة من السيرة القدير» من ٩٤

٣ - والعائدة من التاريخ الظاهرة الاستشكال هي مواعيد لثناء لمرحلة الأساطير والمواعيد التي تتحكم في سلوك الظاهرة. ومن لندى أن الظواهر تسوق لتعريف رانطليز، ومع ذلك، فالظاهرة لا تكون موجودة قبل من صفاء، ونحن نستكمل هنا عن «الظاهرة» بالمسيح لشار إلى أنه يُحيي مبهجاً إسلامياً في الدراسة طال عليه الأمد.

٤ - كان «الاستشكال» منذ كان أمم ومُكَنَّف. إن أول من استشكل يديس، فلقد تعارض أمر ربه مع نصيه مسقرة في ذهنه، وهي أفصليته على آدم، فاستشكل معصى، ولو أنه تذكر معلومه أولية، وهي أن السجود كان طاعة لأمر الله وليس بدت آدم عيه السلام لما كان.

٥ - لم كان الأمر بالخضوع لأوامر الله سبحانه وجعلها الأصل ملازمًا لدعوات لوصى وكانت الأقوام تسير على نهج رسلهم حتى يطول عديهم الأمد، فعترفوا، ثم يحتفلون في العلم، كلّ يعهم لصوص حسب قواعد فرقته، وكان السبب في ذلك، كما قمت رت لعة في كتابه، نسيانهم بعض ما دُكر به واتباعهم الهوى ﴿يَمْرُقُونَ الْكِبَرُ عَنْ مَوَاصِيهِمْ وَنَسُوا حَظًّا مِمَّا دُكِرُوا بِهِ﴾. ﴿الآية [المائدة ١٣]

٦ - ثم آلت النبوة إلى هذه الأمة، وحدها الله سبحانه مما حل بالأمم لسابقة عدل لها: ﴿وَإِنَّ هَذِهِ صِرَاطٌ مُسْتَقِيمٌ فَاتَّبِعُوهُ وَلَا تَتَّبِعُوا السُّبُلَ فَتَفَرَّقَ بِكُمْ عَنْ سَبِيلِهِ﴾ الآية [البسم ١٥٢]

والترم العجل لأول بهذه الوصاية، عدم يكن يُقدّم على نص الرسول ﷺ شيئاً، لأنهم التزموا بالمسيح الذي علمهم إياه ﷺ، فقد كانوا كصفحة بيضاء تركوا الوحي يقشها، لقد ركر لإسلام - أ لا - على بناء قاعدة التقى، وكان لابد من دويك المتقنين في المسيح الإسلامي جملة وتفصيلاً، ثم بعد ذلك شفى عديهم تعاليم هذا الدين وتفاصيله، فحسب بلقي التعاليم يعتمد على رسوخ مسيح التقى، وكما كان المسيح راسخاً واصحاً، فُبلت التعاليم من دور استشكال

٧ - لكن هذا لا يبرم العام والنام بمسيح اتلقي لم يسمع من وقوع حالات استشكال وهي حالات تمنع بالبيان - كان سببها تميان حظاً معين، أو عدم إحاطة، أو عدم فهم للنص

وقد وقعت هذه الظاهرة من الصحابة، رسول الله عليهم، مع النبي ﷺ مباشرة

ورى لحاري رحمه الله بسنده أن عائشة زوج النبي ﷺ كانت لا تسمع شيئاً لا تعرفه إلا راجعت فيه حتى تعرفه، رأن النبي ﷺ قال «من حوسب عذب»

قالت عائشة فعسى: أوليس يقول الله تعالى: ﴿فَسَوْفَ يَحْتَفَتُ بِمَا كُنْتُمْ تَعْمَلُونَ﴾ قال: فقال: «إنما دللت الغرض، ولكن من يرقش الحسد به يهلك»^(١).
هذه عائشة رضي الله عنها تشكك بماء، رتقل أنه معرض للآية

وروي البخاري وأحمد رحمهما الله من طريق الزهري حديثاً طويلاً عن صلح الحديبية وفيه * . قال: أي عمر بن الخطاب: «أتيت أبا بكر فقلت: يا أبا بكر أليس هذا بي الله حقاً؟ قال بلى. قلت: ألسنا على الحق وحدونا على الباطل؟ قال بلى. قلت: ألسنا على الباطل في ديننا إذاً. قال: أيها الرجل إنه لرسول الله ﷺ وليس بعصي ربه، وهو ناصر، فاستمسك بعزقه، هو الله إنه على الحق قمت أليس كان يحدث أنك سألتني البيت ومطوف به؟ قال: بلى، أو أحبرك أنك سألتني العام؟ قمت لا قال: فبنت آية ومطوف به»^(٢) الحديث وهذا لفظ البخاري.

فهذا عمر رضي الله عنه تحت وصاة دقة الحديث

- (١) صحيح البخاري مع فتح الباري - كتاب العلم - باب من سمع شيئاً فراجع حتى يعرفه - حديث ١٠٣.
(٢) البخاري مع شرح فتح الباري - كتاب الشروط - باب الشروط في الجهاد والمصالحة مع أهل الحرب وكتابه الشروط، حديث ٢٧٣١، ٢٧٣٢، مسند أحمد، ٤/٣٢٥

يذهل عن توظيف بدهية ثم يهملها أبو بكر رضي الله عنهما، وهما يتعاملان مع النص، فيقع صغر في الإشكال ويسلم منه أبو بكر. إن في احابة أبي بكر رضي الله عنه منهجاً عميقاً يكون من مرحلتين، الأولى أنه رسول الله ﷺ^(١)، والثانية: فهم النص فهماً دقيقاً «أفأحبرك أنك تأتله انعام»

٨ - وهكذا فإن ظاهرة الاستشكال واكتبت الدعوة في بدايتها على أن «الاستشكال» بما هو طلب للبيان من النص العام أمر طبيعي جداً، ولا صير فيه، ولو كان طلب البيان والتوقف في النص يعني رداً للحديث وتكديفاً للرسول ﷺ لغضب النبي ﷺ من عائشة رضي الله عنها حين توقفت في النص.

الشاهد أن «الاستشكال» بهذا البعد ليس مدموماً لأنه يتعلق بطبيعة النصوص، وأنها ليست على درجة واحدة من البيان، واختلاف مدارك الناس واستقرائهم للنصوص حيث «الفصايا تتفاوت في الجلاء والجماء لتفاوت تصورها، كما تتفاوت لتفاوت الأدهان»^(٢). وهذا يعني

(١) وهذا يعني أنه معصوم، وأن طاعته واجبة، فإذا ثبت النص عنه وجب الأخذ به

(٢) سورة تغا، من العنق والفضل، ٣١/١

أنَّ لمسؤولية لا تخرج عن دائرة القاريء، فهو من جهة القاريء استشكل، ومن جهة النص تفسيرا، وحشده هو لمستشكل. يبحث أو مثل فيما شفاء العي السوال.

٩ - ثم سار سبيل الأمة على نهج الصحابة حتى نبت البدع واغضب على الناس من الأهواء المضلّة، والآراء الفاسدة، وبغلبتها في العقيدة والعبادة على الوحيين، لأنهم دأبوا بالصيد الأعمى، وعطلوا عقولهم وأبهمهم حرّما عليها أن تتفقه في كتب الله^(١).

وقد تقدّمت لأحوال سوءاً بعد حركة الترجمة، ودحت الفلسفة ليونانية على المسلمين وسيطرت على مذهبهم في الفهم، وأصبحوا يتعاملون مع المصوص على أساسها، «وبدأ يطبق التأويل على المشكلات العقلية التي كانت تنغل العالم الإسلامي»^(٢).

وعندها استفحلت ظاهره سشكل المصوص، وفي ذلك الوقت ولد العلم مشكل لحديث كمصطلح

وكل كانت تنشأ فرقة أو يؤسس مذهب كاتب مساحة المصوص المسشكلة ترداد، وكلما كان النقاش

(١) مقدمة الشيخ محمد حامد هفي لكتاب الشريعة للأخري صبعة

(ج)

(٢) نشأة الفكر الفلسفي ١٩٩.

س اتباع المذهب والفرق يحشد كانت المصوص المسشكلة تكثر، ذباء لأن كل طائفة كانت حريصة على جذب المصوص لها - ولو بثلثها وتبديلها حتى تدعم مواقفها وأصولها، بما وافق أصولها أصل، وما خالفها مشكل. لقد كان الأمر في حقيقة نقاشاً بين المتناهي.

١٠ ولما رأى العلماء ذلك بدأوا يردون مناهية وتصنيف، فصنّف ما عُرف باسم كتب: تأويل مشكل الحديث وكما ذكرنا في هذه الكتب اهتمت بالحلول مع وجود بعض القواعد التي تمنع الناظر لبقيس عليها.

والذي أظنه - والله أعلم - أن السادة المهمة في هذا السليم بما هو قواعد، موجودة في غير هذه الكتب. وإنّك واجد فيما عرف باسم كتب السنة^(١) مادة غريبة تحتوي على تقرير قواعد فهم المصوص بما تنقله عن الصحابة وناحيهم ومن بعدهم رضوان الله عليهم من جُملي غاية في الدقة والالتزام بالاتباع. وكذلك في كتب شيخ الإسلام ابن تيمية عليه رحمة الله، خاصة كتابه العظيم

(١) كان السلف يطلقون على أصول الدين، وأمر الامتداد السنة وذلك بغيرها عن مقالات، عرق وقد صغر في هذا المعنى كتاباً تحمل هذه العوائد مثل السنة للإمام أحمد، والسنة لابن أبي عاصم وغيرهما

الدرء تعارض العقل والنقل» حيث تعثر فيه على المبهج
نسبتي الصحيح في فهم النصوص. وهذا في باب
لأحاديث التي تتعلق بالعقائد والأخبار

أما فيما يتعلق بالأحكام فإن الأبواب الفقهية هي
بعض كتب الحديث مطبوعة وجود قواعد هذا العلم.
وكذلك كتب الفقه الموسوعية، وكتب النسخ والمبسوط،
وكتب أسس ورود الحديث

على أن أرى من ذكر بعض القواعد هو الإمام
الشافعي رحمه الله وذلك في كتابه «الرسالة» وأحلاف
الحديث. وكل هذه المصنفات إذا درست بعين
مستنصر بمنهج شامل للتعامل مع الأحداث

- ٥ - المصنفات في هذا الباب

وهذه بعض المصنفات التي احتضنت في روع
الأستاذ «كال»^(١). أي في الحلول

- ١ - اختلاف الحديث، للشافعي (٢٠٤ هـ)
- ٢ - تأويل مختلف الحديث، لابن قتيبة (٢٧٦ هـ).
- ٣ - وألفه أبو يحيى زكريا بن يحيى الشافعي (٣٠٧ هـ).
- ٤ - مهديب الآثار - لأبي جعفر محمد بن جرير الطبري
(٣١٠ هـ).
- ٥ ٦ - تهذيب مشكل الآثار وشرح معاني الآثار - لأبي
جعفر الطحاوي (٣٢٤ هـ).

وقد احتصر مشكل الآثار القصص أبو الوليد الباجي
٤٧٤ هـ مع تربيته وحده أسائده، ثم عَصَرَ الْمُخْتَصَر

(١) نظر الرسائل المستطرفة ١١٩ مقدمة لأبي الدروري ١٩٩
الحديث والمحدثون ٧٢.

القاضي أبو المحاسن يوسف بن موسى الحمي
[٨٠٣ هـ] يستاهل المعصوم من المحتصر من مشكل
لأنه

٧ - مشكل الحديث ومثله - لابن فورك (٤٠٦ هـ).

٨ - أو بل مثله الأحرار لأبي منصور عبد الله
سدي (٤٢٩ هـ)

٩ - تحقيق في أحاديث - جلاب - لابن الجوزي (٥٩٧ هـ)

١٠ - مشكلات لأحاديث لسوية ربيها - للشيخ عبد الله بن
علي النجدي الفصيمي (١٣٥٣ هـ)

- ٦ -

شروط وقوع الطاهرة

المقصود من هذا العنوان: هي الشروط التي
يجب توفرها حتى يسرع البحث في الاستشكال
والإجابة عليه. وهذه الشروط هي

١ - صحة الحديث، فلا بد من ثبوت صحة الحديث
إلى رسول الله ﷺ، فموضوع هذا القسم هو الأحاديث
نصحيحها، أما الضعيفة فلا يكف الدفن فيها، ومحتصر
هذا الشرط: أثبت ثم ناقش.

٢ - أن لا يكون هناك نسخ وليس هناك نسخ ضاهر
واخر ضمني كما اعتادوا على فعله. حيث يدكرون
لنسخ الظاهر كمحاولة أولى لرفع الاستشكال، ثم
يدكرون ما يسمونه بالنسخ الضمني.

إن النفس لا تعلمن لهذا التقسيم - والله أعلم - لأن نسخ
الذي هو «رفع تعلق حكم شرعي بدليل شرعي متأخر عنه»^(١)

(١) نحة الفكر مع شرحه، روضة النظر ٢٨

- ٧ - أسباب الظاهرة

شاعب حكمة الله سبحانه أن لا تكون النصوص كلها على نفس لدرجة من الحسن، فمنها البص الذي تفسره تلاوته، لأنه مستعمل بنفسه عن غيره، ومنها الذي لا يُستفاد معناه إلا بالاستدلال لدقته وحماة منته، فهو محتاج إلى غيره لبنة.

وقد ذكر الشافعي رحمه الله في كتابه «الرسالة»^(١) حالات يصبح أن يكون بعضها أسباباً للاستشكال، وهذه لأسباب تعود إلى القارئ لا إلى الأحاديث ثم هي تختص باستشكال حديث لاقسامه مع حديث آخر، ولا يصلح لتعميمها على كل حالات مظهره الاستشكال.

وما ذكره الشافعي في مقدمته كتابه «اختلاف الحديث» عن حُجَّتِهِ خبر الواحد والرد على معارضته، فيه الشك للسبب الحقيقي وراء هذه الظاهرة؛ إنه متجه لقائل،

(١) انظر ص ٢١٣.

لا بُد أن يكون ظاهراً مُصَرِّحاً به، فالمسألة جدير من أن يتركها لله عز وجل معتمدة على لأوهام، وإن معرفة لتدريج ليجب كفاية في إنسان نسخ فليس كل متأخر معارض لمتمدده في الظاهر: نسخاً له^(٢) خاصة وقد صرحوا بأنه ليس لمجمع حد ينتهي به^(٣).

ومن يطالع كتب النسخ والنسخ لا ينتهي حجة من اتساع خصب بعض العلماء في ادعاء نسخ، الأمر الذي لم يعجب لمحققين من علماء فضيقوا هذا الاتساع في مصنفاتهم^(٤).

٣ - عدم اختلاف بخارج الحديث، وتعدد ألقاظه، أو تعدد نواحيه وإلا فلا شك^(٥).

٤ - التأكد من خلل الحديث «المستشكل» من بعته التي تكشف بالاختلاف. فإذا تأكد وجود العلة في حديثه لم يجر اعتباره معارضاً لنص آخر أو لحسن... إلخ.

() الأجابة بمصاحفة ٩٢

(١) السابق نفس الصفحة والمعنى أن البعض قد يلحق نسخاً، بأي الأدلة يجمع فيظهر دعوى النسخ المتوهم، وهذا يوقع في الحيرة أما إن كان النسخ مصححاً عليه فلا يمكن عدها لتكثف الجمع.

(٢) كتاب الجوزي رحمه الله في كتابه خسر أهل الرسخ في الققه والنسخ بضم النون من الحديث.

(٣) إذا اجتمعت محارج الحديث - ما عدا ذلك - أو تعددت لواقعة، فلا تعدل عن عدها، لأن كل حديث شكك عن جده خاصه.

ولا فساد، التعديم يثبت حجية خبر الواحد ومتعقبيه،
 في كتاب صُفِّ لإزالة الاختلاف عن بعض الأحاديث؟
 يريد استناعي رحمه الله أن يقول: إن النسب ورو
 استشكل ما سأورده من أحداث هو مذهب القراء،
 وصوابه الفهم، فليسك تكلم رحمه الله عن حجية خبر
 الواحد، وأن الخبر إذا نسب لم يكن لأحد دجال به ولا
 كسر فيه، وأن الذي لا يصح عن الأئمة، وأن خبر
 الواحد يُحصص بمروءة وبقية، وأن القياس ليس بد
 للخبر

وهذه هي الأسباب، وهي شملت على بعض
 لحالات، سيذكرها الشافعي

١ - ما يتعلق بالنقل وهو حالات: أ - أن ينقل خبر غير
 مُثَبِّتٍ ب أن ينقل الخبر بدون السؤال ج - أن
 ينقل خبر بدون النسب.

٢ - لجهل، إم بالذمة العربية، وإم بالمعصية الأخرى،
 رؤيت بغير ط المهم الفصحة

٣ - لمعصية، وهي حاله تعصيه تدفع لإنسان إلى بيده ما
 يخاف مذهبه، تدفعه

٤ - مذهب لقراءة، وهو من عرفناه بأنه مجموعة القواعد التي
 نصبت فهم نص من المصنوع.

٥ - العنة الحنفيه، وسيأتي شرحها في مبحث علائق
 الاستشكال بالعملة النقدية

٦ - انقراطية، أو نسب حظ عبد الويتي، أو هو العظم
 الجزئية، حيث يكون الباحث أعوراً يأتي عصبه شاء
 وهو نقص في البحث و لإحاطة

هذه هي الأسباب الحقيقية للاستشكال، وهي تحتاج
 لتفصيل ليس هنا محله، وبعضها به فروع

أما عدم والعصبي، والخاص والمعيذ، وغير ذلك،
 فإنها ليست أسباباً للاستشكال، بل إنها أوجه من لبيان،
 قد يجهل الباحث موارد بعضها لعدم صلاحه أو بدقتها
 لا تكونه مشكلة أو متعارضة بذاتها وهي - هي الحقيقة
 طرق في رفع الاستشكال حيث يُحصص العام بالخاص
 سبب الاستشكال يجهل وجود الخاص، أو قاعدة تأتي
 تحصر ذلك العام بهذا الخاص، والله أعلم

عن رسول الله ﷺ^(١) وهي تمر بمراحلها الأولى فرد
المقبول من المردود صمد

الناحية متابعه للمقبول والندم فيه، من خلال
عوائط وفوائد غير لمي ستعملت في المرحلة الأولى
نؤكد من سلامة هذا المقبول من أي حيل خفي ومن
منطقيات لمحت في هذه المرحلة لا بد من أن نلخص
وبرجيج بعضهم على بعض عند الاختلاف، وما هي
الإسناد وما في لوصول والإرسال، وما في الموقف
والرفع ونحو ذلك^(٢)، وهذا هو الذي يحصل من معرفته
وإقصائه وكسرة معرسته الوثوق على دقائق عن
الحديث^(٣). ولا يعب الأمر كم هو معلوم عند
الاختلاف في الإسناد، من إنه متعدد إلى الاختلاف في
المتن، ولقد في هذه المرحلة يعتمد على المقارنة
المحتملة على الاستقراء والتبع، ونوسنة في الكشف
عن الخطأ ملاحظة لاختلاف.

(٢) بما أن علم المشكل يتعلق بالأحاديث
المقبولة، أو التي حكم عليها بالقبول، وعلاقته إذن

(١) صحيح العهد التاريخي للإسلامي هـ

(٢) البصير والإرسال، والموقف والرفع من لا لا في لاسب

ولا أربي بداية التعبير بالوفاة التي بعد المعاصرة

(٣) شرح حديث الترمذي ٦٦٣/٢

- ٨ - «علاقة علم المشكل بالعملية النقدية»

البحث في أصالة بـ «الاشكال» ولا العملية
لنقدية ذقنوا، ومتشعب الحواشيب ومما يريد دعه
وصعوبة جدته وانجدة ليست في المعلومات المجردة
وربما في اتحاد الصفة بين المعلومات والنحروج نظريات
وفوائد

ولاسع موضوع هو في سادس ما شاء الله تعالى
امن هذا لعلم كلمات جامعة مختصرة يسهل بها معرفته
وهي^(١) تدل على وجود لعلاقه، الأمر الذي يطور
بعمية المقدمة، ويدعو إلى إعادة دراسة كثير من
لأحاديث لصحيته!

(١) - إن هدف العمية النقدية توثيق المعرفة المقبولة

(١) قياس من ابن رجب رحمه الله في حديثه عن الفعل نظر
شرح حديث الترمذي ٦٦٤/٢

بالمرحلة الثامنة من معمبة لنفسه. وهذه المرحلة هي
التي يدرسها علم العقل.

(٣) - وقد ورد أيضاً بأن علم المشكل مبني على
توهم اختلاف بين حديث ودليل آخر وكذلك سلة -
بأشكالها المختلفة - فإن كشفه مبني على ملاحظه
الاختلاف فلاضطراب مثلاً. موصي سقيته اختلاف
فان ابن حجر رحمه الله الاضطراب هو الاختلاف
الذي يؤثر في حاله^١

(٤) بناءً على القاعدة التي مضياها عن ابن رجب
رحمه الله في الفقرة الأولى، نقول: إن العمل مع
النصوص عند الاختلاف لا يكون، فقط، بمعرفة مراتب
شقا، بل يكون أيضاً بمعرفة مراتب لادته^٢. وذلك
لأن معرفة مراتب شقا، مبني في جميع حديث على
حديث عند اختلافهما والبحث في العلم وفي نقد المتن
وفي الاستنباط لا يقتصر على رصد الاختلاف بين
حديث وحديث، بل يمتد إلى الاختلاف بين الحديث
ودليل آخر، الذي قد يكون آية أو عقلاً أو حساً أو

(١) النكت ٧٧٣، ٢

(٢) من حيث ثبوت الدليل، ومن حيث دلالة على محل البحث،
من هي قطعه أو لا.

قاعدته. وهذه القاعدة برزاد العلاقة وصوحاً بين العلم
والعقل

(٥) - علم المشكل من علوم الحديث ذريعة أي أنه
يهم بيان الحديث، فهو من علوم الفهم، لكن هذا لا
يعني أنه لا علاقة له بالحكم على الحديث أي بالسند،
فاستشكال حديث ما هو في حقيقته مظنة وجود حل
حقيقي في مثله، ما كان له أن يكتشف إلا بالمقارنة مع
دليل آخر. وهذا الاكتشاف يستوجب استوثق من تطبيق
القواعد النقدية على الحديث محل البحث، أو بعبارة
المحدثين فإنه إذا استنكر لأئمة المحققين الفهم وكان
صاهر السند الصبغة فإنهم يتطهرون له عليه^٣. إننا إذ
نفس بأن حديثاً ما مخالف للفرآن أو لحديث آخر مستقر
أو لعقل أو لعقل فكأنما نرفضه في رده حكمه على
الحديث بالقول

(٦) - لعل هذه المقدمات تلقت الانتباه إلى وجود
علاقة بين علم المشكل والعلة بأشكالها المختلفة. وعندها
سي، وكامل من حيث انتهيا في الفقرة السابقة، نجد
السوق في دقة الحكم على الحديث بالقبول يمتد
الجسماء: المشكل والعقل، ففي حين يمضي علم العقل

(١) مقدمة شيخ المعلمي للقوائد المجموعة ٨

في تطالب بعلمه، يذهب عنهم المشكل إلى دفع الاستشكال، وزالة الاختلاف، وهذا يظهر لدفع المسألة، في لقدرة على الفصل بين الاحالات وقررها، ومن ثم إلحافها بالفاثرة، إلا أن هذه

وإن الموقفة، في مقرر، يسميها، في، توافق، في، سبب غير المتكلف. والمشكلة تكسرة في أن يلجأ بعلمه إلى الجمع المتكلف، والبيان المتعصب خوفاً من إثبات علمه في الحديث، ولعل في هذه نصيب لشمس الذي لتقطعه من العلائق رحمه الله تدليلاً على ما بقول، نأمن به، ويدفع عما تهمة الانتداع فقد فإن في معرض كلامه عن إحدى الطرق التي يتبعها إليها العلماء لتدفع شبهة الإشكال، وهي القول بتعدد الواقعة «وهذه الطريقة يمكنها الشبح محيي الدين»^(١) توصلنا إلى تصحيح كل من الروايات، صواباً لبراءة الثقات، أن يسوجه العلق إلى بعضهم^(٢)، فقد كان تكلف الجمع في كثير من الأحيان مراً من تهام الأئمة بالخطأ، وثلاً من الله يكتفين بأن أقسم ديني عن حديث حكيم على سبيل الصحة، شرف بضوابط علم النص

١- بعض الروي رحمه الله
٢- الحك ٧٩٧/٢

(٧) - إن عراك هذه العلاقة، كان مهجراً لعلماء المتقدمين، أصحاب المتحى الإحاطي في تناول المسائل العميقة، حيث المعية النقدية عملية متكاملة، فلا يقصم بين نقد السند ومقد البحث. فكلاهما يورد على الآخر. قال الدكتور أحمد نور سيف: «وقد كان طابع التلارم بين نقد الرجال وإسكلام على اختلاف الحديث وعلمه وأصحابه، فقد علق ذلك على مؤلفات يسمي وأحمد وابن المديني»^(١)، إن هذا القول يبين العلاقة بين مؤلفات الرجال، وبين اختلاف الذي يقع في الأحاديث. وهو يبين بشكل أوسع العلاقة بين نقد السند، وبين «استشكال» من ماء، يرجع إلى سند طناً للعلم، وقد لم توجد علمه فادحه مطلقاً، حيث وقعت، أعلن بهه يست بقادحة مطلقاً^(٢)

قال ابن حجر رحمه الله الزايد لاختلاف الذي يقع في سمن، فقد أعلن به المحدثون والمفسهاء كثيراً من الأحاديث^(٣)

وقد قرر ابن الجوزي رحمه الله بأن «المسحح لو

- (١) مقدمه تاريخ ابن معين. ١٠
(٢) انظر مقدمة الشرح المعلمي لتبوايد المجموعة مع بعض التصرف ٨
(٣) النكت ٧٩ / ٢

صدر عن نقابة رُذ وتُسب إليهم الخطأ^(١)

(٨) - هناك معيّنات ومعطيات كثيرة تدفع إلى بطل الاستشكال - بعينه، وتؤكد بأن كثير من حالات الاستشكال مسها عنه حصة قد يستطيع تحديدها، وهذا يكشف بطل وجود الحلل مطلقاً من غير تحديد، خاصة في ١٩٦٩ من لائحة من الاضطراب، دالاً دلالة واضحة على مقصده

قال ابن الحوزي رحمه الله: «لو علم أنه قد يحيى في كذا من الأحاديث ما لا يُستل في وضعه غير أنه لا يتعين لنا الواضح من الرواية، وقد يتفق على الحديث كلهم نقاب، والحديث موضوع أو مغلوب أو مدلس وهذا يُشكل لأمر»^(٢)

وقال الحطّيب رحمه الله: «وكن حير دل لعقل، أر من لكتاب أو الثابت من لأخبار، أو لإجماع، أو الأدلة لثابتة المعلومة على صحته، وتجد خبر آخر يعارضه، فإنه يجب طرح ذلك الحديث والعمل، لأن العمل بالمعوم واجب على كل حال»^(٣)

وقال أيضاً: «لقد يوجب تقوية أحد الحيرين المتعارضين وترجيحه على الآخر سلامته في منه من الاضطراب، وحصول ذلك في الآخر، لأن البطل نصحة ما مسلم منه من الاضطراب يقوى، ويضعف في المنس سلامة ما أضيف على منه. إن كان اسلاًفاً يؤدي إلى اختلاف معنى الحصة فهذا أكد أنه أظهر في الله ما له، وأجل أن يكون رواية ضعفاً ليس النص لما سمعه، أو كثير الساهل في تغيير لفظ الحديث»^(٤)

وعلى صريفاً السابعة، حيث نُعتم للقاعدة على لأدنه، ولا تقصرها على الأحكام. وفي كلام الحطّيب رحمه الله، ذكر لعقل هذه المقدمات التي يلزم، فعلة الضبط والساهل في تغيير لفظ الحديث، يؤدي إلى الإشكال، ومن صور بعض لفظ لحديث سفاضة لعقده منه. وقد نبّه الركني إلى احتمال سقوط لفظه من الحديث ترويل بها الصفاة وانعاض^(٥).

ثم إن الرواية بالمعنى أحد أ الاستشكال^(٦)

٩. وهذا مسألة مهمة تجعل الإشارة إليها، وهي أن

(١) السابق ٦٠٨، ٦٠٩

(٢) مظهر تنزيه الشريعة المرفوعة ٦

(٣) انظر الكت ٦٧٦/٢

(٤) الموضوعات ١٠٦/١

(٥) الموضوعات ١٠٦/١

(٦) كتف، ٦٠٨

الاستشكال عند دفع - أحسن - في لفظ بوجود علة، لا يعني هذا الطعن في حججه لسنّة، ولا في دلالة السمع، ولا في صلاحية صواب النقل في توثيق المعرفة، فلا ينسب، والحالة هذه، افتعال صراع بين العقم والنقل، أو بين النقل والنقل كما أنه ليس صعباً في باب الثقات، بل في الثمة من بينهم، وقد لحوا قد تكلموا، فالبحث في الثبوت، وليس في حججه المجهول. والكلام في لحظاً والرهيم وليس في الكتب، وحقم مقام تثبت وليس مقام رقة، فلا يحسن على اسميات ولا على الثقات

من ثمر هذا، يقرر أيضاً، أن الأصل عند صواب تمصّص المقرره، والاعتراف بأصوب النقل على مذهب أهل السنّة، كمصدر من مصادر المعرفة الموثوقة، لكن قد تقوّه حواص من أدلة أخرى - وقد يكون نقله - تدفع إلى التثبت في دراسته السند، ويقوم لاحتمال على وجه ايثقة وحظته، خاصة إذا كان الدليل لآخر لا شك في ثبوته ودلالته على المراد، كما قرر المحقق رحمه الله مما نقده عنه

وهذه لعلّه ليس قدحة مطلقاً، ولا قدح في الثقة بنفسه بل من حسان رحمه الله. «هذا خبر مشهور للزهري من رواية أصحابه عن ابن أكمة عن أبي هريرة،

ورهم فيه الاوراعي في الجواد يثني»^(١) وقال ابن حجر رحمه الله: «وقد تقصّر عما سمع من سماعهم، فلا يفصح بما سمر في نفسه من مخرج إحدى الرويتين على لأخرى»^(٢)

وكذلك الحال في بحث، فعندما يكون الدليل الآخر هو من حارة الثابت، قطعياً من حيث الدلالة فإنه يمدح في النص أن هذا الحديث فيه علة، ولو لم نستطع تعديدها. قال ابن الجوزي رحمه الله، «وأعظم أنه قد يجيء في كتاب هذا من الأحاديث ما لا يشك في وضعه، غير أنه لا يتعين لنا الواضع من الرواة وقد يتفق رجال الحديث كتهم ثقات، والحديث موضوع، أو مقلوب، أو مدس، وهذا أشكل الأمور»^(٣)

ولا شك أنّ سدي دفع ابن الجوزي، إلى هذه المصعدة، اختلاف الحديث مع أدلة أخرى، حيث لا توجد إلا هذه الطريقة لأنّ السند صحيح

وهذه القصة التي قرأها ليست بدس من الأمور، فقد روى البخاري ومسلم وغيرهما عن أبي هريرة قصة سهو

(١) إحياء ١٦١ هـ

(٢) التكملة ١١١/٢

(٣) الموضوعات ١٠٦/١

السي (عليه السلام) و عترض دي بيرو ، وفو - اسي (عليه السلام) أصمد
 دو البدين ؟ وفي رواية : « كل ذلك سم بكس » قال السي
 « نعم »^(١) ، اسي (عليه السلام) لا يكذب ، ايدم رضي الله عنه ،
 ولا يسهط لمعدد لقول الرواية ، لكن لم عارض دو
 البدين يقين نفسه (عليه السلام) ، وانفرد بالأعرض مع عدم الدواعي
 له كثرة المعترضين ، مشكل (عليه السلام) خبره فثبت^(٢)

إن الثقة لا يتهم بأوهم هوى ، ولا يقال إن مساعدة
 لم يُحسن تصفها طناً ، أو رد الرواية بمقتضى المعنى
 تحميناً ، ولكن وراء ذلك قواعد وضوابط يعرفها أهل
 الفن ، وأطباء العمل «وبهذا يتبين أن استشكل النص لا
 يعني بطلانه»^(٣)

وإن الإعراض في تكلف الجمع ، وفي تزييل الشكوك
 صارن سم بدعوها ، تمت كالتعريط في تهام الشك ،
 ولحظ من قيمة عدم مصطلح الحديث

(١) البحاري مع شرحه فتح الباري ، كتاب الأحاد ، باب ٥ جاء في
 رجولة خبر الواحد - صدوق في الأدب والتفصيل - حديث
 (٧٢٤٩) وفي غيره من المواضع ، ومسلم في كتاب المساجد ،
 الأحاديث ٩٧ ، ٩٨ ، ٩٩ ، ١٠٢

(٢) انظر فتح الباري ١٣/٢٣٧

(٣) الأثر الكاشفة ٢١٨

وقد أدرك الصحابة وضوء الله عليهم أن الراي
 العاضل فيهم ويخطيء ، وأدركو أن التلزام بين الموضوع
 بالثقة والإصانة ليس مطرداً ، فعن مطرف قال قال لي
 عمران بن حصين : أي مضرف ؟ والله إن كنت لأرى أباي لو
 شئت حدثت عن نبي الله (عليه السلام) يومين متتابعين لا أعيد
 حديثاً ثم لقد زدني بطأ عن ذلك وكراهية له ، أن رجلاً
 من أصحاب محمد (عليه السلام) ، وبعض أصحاب محمد (عليه السلام)
 شهد كما شهدوا ، وسمعت كما سمعوا يُحدثون أحاديث
 ما هي كما يقولون ، وقد علمت أنهم لا يألون عن الحير ،
 وأحاف أن ينسب لي كما شبه لهم . . .^(١)

هذا ليس المقول عن عمران رضي الله عنه بل أن
 الثقات يهملون مع أنهم لا يألون عن الحير ، ومعرفة الوهم
 تكوّن عن طريق الحقايق ، وملاحظة الاختلاف بين النص
 وبين دليل آخر ، وعندها ينبغي استصحاب احتمال الوهم أو

(١) مسند الإمام أحمد ٤/٤٣٣ ، قال في المجمع (١/١٤١) : ١ . اه
 أحمد وفيه أبو هريرة العوفي لم أر من ترجمه - اه - ست
 بل ترجمه البحاري في التاريخ الكبير (١/٣٠٧) وابن حبان
 في الثقات (١/١٢) ، والعقسي في المصنف الكبير (١/٣٠٧) .
 ومن عدي في الكامل (١/٢١٢) ، فصحاح من لا يهمل ولا
 يسهل - وهو ثقة ، فظهر تعجيب المتعفة (٥٢٣) ، وتغريب
 التمهيد (٦٨٠) ، ولقد الميراث (١/٨٣)

الرواية باسمي، . ويسمي، أفضاً، عدم تعسف في التأويل

وأنقل بلفظي رحمه الله كلمة ميمية يُعنى فيها على كلام لاس حزيمة أنه لا يعرف آتبه روي عن رسول الله ﷺ حديثان يومين صحيحين متضادان، فمن كان عنده عيبان به حتى أولف بينهما^(١). يقول الثلثي: فإنه أو فاحـ بـ التأويلات لاندفعت أكثر العبر^(٢)

هذه الملاحظة تدقيقه أسس بها عليه هذه البحث، فهي تُظهر العلاقة بين الاستشكال والعمية وتبين أن تكلف التأويل يكون على حسب لعل

وأسوق مثلاً تطرق عليه القاعده

روي لإمام مسلم بن مسلم بنسبه عن أبي هريره رضي الله عنه قال: «أخذ رسول الله ﷺ بيدي فقال احق الله عز وجل القربة يوم السبت، وخلق فيها الجبال يوم الأحد، وخلق الشجر يوم الاثنين، وخلق المكروه يوم الثلاثاء، وخلق النور يوم الأربعاء، وثبت فيها النوايا يوم الخميس، وخلق آدم عليه اسلام يوم العصر من يوم الجمعة في آخر ساعة من ساعات الجمعة فيما بين العصر إلى الليل^(٣)»

١- الكندي ٦٠٦

١٤- محاسن اصطلاح المصنفات ١٠١٣، ١٠١٤

(٣) مسلم/ كتاب صفة القيامة و الجنة والدر، حديث (٢٧٨٩)

لناظر في هذا الحديث يستشكله مع أن سنده صحيح، من هو من أعلى درجات الصحة، سندعه لصريح المراسين، وهو في هذه الحالة أمام طريقتين. إما أن يسلط عدة، وإما أن يحارر الجميع فعلاً بالاستشكال فإن اتجه إلى الصريح الثاني فعليه أن يذكر ما يلي^(١)

١- أن الدليل الآخر - من قسمي الدلالة

٢- أن الاستشكال لا يصب على حجية النسب.

٣- مكاتب وهم النصب.

٤- أن يكون جمعه غير مكلف، فإن وجد بعد استحصال هذه النقطة أن الجميع ممكن فلا شبه

تأويل واحد أن لأحكام تطبقت بعينه فليتمسك به، مع نعت الانشده إلى الاطلة بين الطريقتين وإلى أنه قد لا يستطيع تحديد العلة.

وقد أغل هذا الحديث، جمع من علماء السلف، حيث لم يجدوا طريقاً سائماً للجميع قال البخاري رحمه الله قالوا روي سماعين بن أمية عن أيوب بن خالد أن البخاري عن عبد الله بن رافع عن أبي هريرة عن

(١) تطب السجك لا يشي، لأن النص من باب الأخبار ولا سجع في الآخر

السبي ﷺ قال: خلق الله لربنا يوم السبت وقال بعضهم
عن أبي هريرة عن كعب، وهو الأصح^(١)

وقال ابن تيمية رحمه الله «فإن هذا في أي لحديث -
مخرج فيه من غير عنهم من مسمي مثل يحيى بن معين»
ومثل البخاري وغيرهما

وذكر البخاري أن هذا من كلام كعب الأحبار
وطائفة اعتبرت صحته مثل أبي بكر بن الأنباري وأبي
البرج بن الجوري وغيرهما - وابيهقي وغيره - فنو الذين
ضعفوه، وهذا هو الصواب، لأنه قد ثبت بالتواتر أن الله
خلق السموات والأرض وما بينهما في ستة أيام، وثبت
أن آخر الخلق كان يوم الجمعة، فيلزم أن يكون أول
الخلق يوم الأحد، وهكذا هو عند أهل الكتاب وعلى
بنا، تذل أسماء الأيام وهذا هو المقول الباب في
أحاديث آثار أخر، ولو كان أول الخلق يوم السبت
وآخره يوم الجمعة لكان قد خلق في الأيام السبعة. وهو
جلاء ما أخرجه القرآن، مع أن خلق أهل الحديث
يتبنون عللة هذا الحديث من غير هذه الجهة، وأن روية
فلا نعلط فيه لأمر يذكرها^(٢)

وقد قال ابن كثير بعد أن ذكره، «وهو من عرائب
الصحيح»^(٣)

لكن حاول بعض العلماء الجمع، فهل توقفوا فيه؟
هذا معروف، اسأحت إليه أبي المطاع عن لسد و
الشيخ لألماني «ولا مضع في إسناد البتة، وليس هو
بمخالف بلقران سوجه من الوجوه، خلافاً لما توهمه
بعضهم. في الحديث بمضل كمية الخلق على الأرض
وحدها، وأن ذلك كان في سبعة أيام، ومض يقرن على
أن خلق السموات والأرض كان في ستة أيام، والأرض
في يومين لا يعارض ذلك، لاحتمال أن هذه الأيام الستة
خير الأيام السبعة المذكورة في الحديث، وأنه - أعني
الحديث - تحدث عن مرحلة من مراحل تطور الخلق على
وجه الأرض حتى صارت صالحة لمساكني، ويؤيده أن
القرآن يذكر أن بعض الأيام عند الله كالف سنة، وبعضها
مقداره خمسون ألف سنة، فما المانع أن تكون الأيام الستة
من هذا القيل؟ والأيام السبعة من أيام هذه؟ كما هو
صريح الحديث، وحاشا فلا تعرض بين وبين القرآن»^(٤)

١١٥ لتوفيق يمكن أن يقال عنه إنه متكلف لسبب

(١) تفسير ابن كثير ٩٤، ٤

(٢) مشكلة المصباح ١٢١/٣، الحاشية

(١) التاريخ الكبير ١١٣/١

(٢) المعاني ١٨ ١٨

الأول: أنه محال لأية، لا أدري كيف عدت عن الشيخ ناصر، وهي قوله تعالى ﴿قُلْ يُنْكِرُ كُفْرُكُمْ﴾ بالبدن خلق الأرض في يومين وتعملون له أزماناً ذلك ربكم لتأمنين ﴿٩﴾ سئل فيها روي من توفيقه تأنيده فيها وقد فيها أحوالها في أربعة أيام سورة الشورى ﴿١٠﴾ [ص ٩ - ١٠] فانه سبحانه أحسن بآدم خلق الأرض في يومين وأصلحها للسكنى، من حيث الأوقات وغيرها في يومين آخرين فتبت أربعة كاملة.

الثاني: أنه سي هذا الموقف على الاحتمال، وهو تجاوز بعيد وإحالة على مجهول، وبناء على طر، لا يصح في مقابلة النص الصحيح الصريح، وسيأتي معاً أن البناء على الاحتمال والرأي في جمع التعارض غير مقبول.

ثالث: ينفى - وإحالة هذه - إلا أن نقول بأن الحديث معلول، ولا حرج علينا في ذلك، ولا ينبغي أن تأخذنا هذه الثقات، فالقدح في هذه الحالة ليس مضرداً، وكما قل ابن تيمية - ليس القدح في بعض السمعيات قدحاً في جميعها^(١١)

رابع: قاعدتين عظيمتين عالمين مُحَقِّقَيْن، لأول هو

(١) - عزه معروض العقل والعن ٩٠/١

الشافعي، ورئيس هو المعلمي، حمهما الله، بحصر ما قتله

أما الشافعي، رحمه الله، فقد قال: «ولا يستدل على كثير صدق الحديث وكسبه إلا بصدق المخبر وكسبه، لا في الخاص القليل من الحديث. وذلك أن يستدل على كسبه بالكذب فيه بأن يُخَدِّثَ الْمُحَدِّثَ ما لا يجوز أن يكون مثله، أو ما يحالاه ما هو أثبت وأكثر دلالات بالصدى منه^(١٢)».

وأما المعلمي فقد قل عن احتمال الرواية بالمعنى التي قد تولع في الإشكال «ليس من الحق إنكار هذه الاحتمال، لكن ليس من الحق أن يجاوز به حده فهو احتمال تدر مريدته مُدْرَه أو يدفعه أنة أن نفس دويتان صحيحتان فأكثر، والظاهر العالب من رواية الثقة هو الصواب» وبه حجب الحكم ما لم تقم حجة صحيحة على الجها^(١٣).

(١١) - وأخيراً أختتم بأرجو^(١٤) به بين سمح العفة وبين بحث الإشكال

١ - العلة تُكشَفُ بالاحتمال قال ابن حجر - رحمه الله -

١ - الرسالة - ٢٩٩.
٢ - الأنوار الكاشفة ٢٣٩.

«قدم أو لتحليل في الحقيقة على بيان الاختلاف»^(١)
وكذلك الإشكال، بعد قروب سابقاً أنه مبني على
ملاحظة اختلاف

٢ - بيان العلة أحاديث الثقات، وكذلك الإشكال

٣ - يشترط لإثبات العلة: ألا تختلف مخارج الحديث،
و ألا تتباعد ألفاظه، وألا يكون السبب في حكمه يظهر
بحدوده، ففي هذه الحالة يجعلنا حديثين مستقيمين
وتسعي مبيحة وجود العلة^(٢) وهذه انشروا هي إحدى
طرق رفع الإشكال، فإن استطعنا إثبات خلاف مخارج
الحديث، لنختم الإشكال أم في حالة عدم
استطاعتنا تثبت العلة.

وهذا هو الميدان الذي تدق فيه النظرات، وتختلف
فيه الاعتبارات، ويحتاج للتعبير الصائبات.

٤ - الاستسكار يدفع إلى مظنة وجود العلة ومن ثم السحر
والبدعي في تحديث مسداً ومتناً، وكذا يسعى أن يُعبر
في الأحاديث المستشككة.

والله أعلم

(١) بك ٧١١/٢

(٢) انظر المرجع السابق ٧٩١/٢.

«قواعد في علم المشكل»

القاعدة الأولى: أساس علم المشكل

بمقصود من هذه القاعدة هو، ما هي العوامل
التي دفعت العلماء إلى الاجتهاد في بيان الأحاديث،
ورفع مطنة الإشكال عنها. وهذه القاعدة مهمة جداً
لأنها تُعين في فهم الظاهرة، وفي ضبط حدود رفع
للإشكال المقبول ويمكن إجمال هذه العوامل فيما
يلي:

(١) - استحالة تناقض المعصوم ﷺ إن التعامل مع
كلامه ﷺ ليس كالتعامل مع كلام غيره، ولم يشكل
كلام أحد آخر لهالك الخطأ، وأما من أسباب
لرد، لأن حتمان وهم الإنسان وجهله متحقق أم
لرموا ﷺ فإنه من حيث هو ملغ عن ربه لا يعبره ما
يعبري لبشر من موبع «صديق التام»، والقول الكامل،
ولا فهم ولا جهل، لأن الله تبارك وتعالى «قد تولاها فيما
سوى به بقوة عز وجل» ﴿وَمَا يُلْقِىَ فِيهَا مِنَ الْقُرْآنِ﴾ إن مؤ

وصور استحالة التناقض متعددة: أ - فهو - صبي الله عليه وسلم - يستحيل أن يافض الحبر خبز ربه سبحانه، وخير نفسه عليه لصلاة وإسلام، فالمشكاة التي خرجت منها الأحبار واحدة.

ب - ويستحيل أن يافض خبز مَكِّيَّ العسل أو حنظل أو لعش الكونية، لأن وحي الله كتاب وسنة لا يدارس خلق الله وسنه وحشاه عليه لصلاة وإسلام من ذلك، فهو دين جهل إن وقع، لأنه يعرض ويعدم السوء.

(٢) - لمطلع على عظمة علم الحديث ودقة صوغه، والعارف لجهود العلماء في تصفية حديث رسول الله ﷺ من الدخيل، وتوصيه للأمة حالصاً سائغاً لداردين، من حلال يطبق ضوابط عدم المصطلح، الأمر الذي بهر العالم، إن استطاع على ذلك والعارف به، يعرّضه رد الحديث بمجرد استشكله دون أن يثبت وحري لأنه يحتم أن هذا الحديث لم يصله إلا بعد أن مرّ بمرحى عبث أنهكنه بحث ودراسة. وهذا هو العمل الثاني، الذي دفع العلماء إلى تأسيس علم يرفع الاستشكال، إنه ثقة بعلوم لغيره، وبه ثقة بجهود

() شكل آثار ٢/١.

العلماء في خدمة السنة، وبه ثقة بأبواب الثقات.

(٣) - وينص بالعامل الثاني عامل آخر لا بأس من فراحه بالذكر، وهو تكفّل الله سبحانه بحفظ امره ولا يتم حفظ القرآن إلا بحفظ بيانه، فلو لم يترك حفظ السنة، لإضاهة إلى أن الله سبحانه أحاط في أكثر من يوم إلى يومه الأول ﷺ، وأدرك بيانه، والأدب سنة أهل أحوالاً على مفقود؟ إن همدق ما وحمل إني وبرائه من الاختلاف تحقيق بلوغ الإلهي، ومن هاهنا لا تسلم لاستشكال الحديث من أول جولة، ومن ثمّ رده.

إن هذه الدعيات اليقينية المرسومة في ذهن المسلم ووجدانه، أو هكذا يجب أن تكون، هي التي دفعت العلماء إلى التعامل مع صعوبة الاستشكال، وعدم تسليم بها، ومع اختلافهم في منهج البيان، وأشكال التعبير عن الحلول، إلا أن وحدة المصطفى جمعهم، ووحدة المطلق هي هذه العوامل الثلاثة سابقة والله أعلم.

القاعدة الثانية: المنهج السليم في التعامل مع الاستشكال

أصبح من المقرر الآن وبعد هذه الجولة، أن ظاهرة استشكال الحديث، منه على أمور أهم أي يتبناها القارئ، وعلى ثمانية المتابعة.

ولذلك فإن البحث في الاستشكال يجب أن يسبقه

تقريرُ منهج العمل مع المخصوص الذي يعتقد بصحة
مسمى أو هذا المنهج قد أُرشد به سُبلًا صلى الله عليه وسلم فهو
النساء الذي تركنا عليه، حيث لم نترك بأي هو وأمي
- على المعلومات والحديث المعتبرة، التي هي مجموعته
نُحس خبرته، بل تركنا على منهج في أهم وأجانب
على طريق في الأساليب معبره وقد يُكر للإسلام
أولاً على ساء قاعدة انتفي، ثم بُع التعاسم فيه بقية
إشكالات هي فهم هذه لتعليم

ومشكلة المسمين أنهم جادوا عن هذا المنهج،
مشتات انحرافات كثيرة، منها ظاهرة «الاستشكال». وقد
من أهم صور إعتصم بهذا المنهج التعامل مع علوم كل
على حده بعيداً عن معتقاته من العلوم الأخرى، الأمر
سبي أدى إلى إساءة فهم كثير من المقاصد، وعدم إدراك
أسبابها، وما حصل في هذه الظاهرة أكد دليل على ما
يقول. والناظر في كتب الحديث وعلومه المصنفة قبل
مرحلة ابن الصلاح رحمه الله يجد أن الناقد كان يحكم
على الحديث من خلال منهج ذلك

وهي هذه القاعدة سذكر بعض الأمس التي تُكوّن
منهج التعامل مع المخصوص، والتي - بالتالي - تبيّن المنهج
الليق في التعامل مع الإشكال.

واشترط قبل ذلك تجرّب النفس من هوامها، ومن

معارفها السابقة، ثم رآه ينبغي أثناء التعامل مع
«الاستشكال» استحصاء كل لقواعده فلا يجوز فصل
قاعدة عن أخرى، وإلا وقعنا فيما يحذر منه، وهو
ظاهرة التحري. وأخيراً فإننا سنكتفي بذكر القاعدة مع
بعض التعليقات، ولكت سنكثير من التعليقات عن العلماء

القاعدة الأولى: إن حب رسول الله صلى الله عليه وسلم ذ ثبت بين
نفسه، وخجة بانه، وهو مستقل لي منح لمعرفة، ولا
يعتمد قبوله على موافقة غيره له ^(١)

قال الإمام الشافعي رحمه الله «الحب من
رسول الله صلى الله عليه وسلم يستعني بنفسه، ولا يحتاج إلى غيره، ولا
يزيله غيره إن والله قوة، ولا يؤمنه إن خافه غيره، وإن
التأمن كلهم بحاجة إليه، والخير منه متبوع لا تابع» ^(٢).

والرسول صلى الله عليه وسلم يدع البلاغ المبين، ولا يوجد في خبره
أي نيس، لأنه صلى الله عليه وسلم أخص الحق، لا يُنقى بالكلام على
عواه من دون تدبر ومقصد.

قال ابن تيمية رحمه الله. «والرسول صلى الله عليه وسلم بلغ البلاغ

(١) لم نقل بأن القاعدة الأولى الإيفان باستحالة معارضة صلى الله عليه وسلم، لأن
الحطاب مع أهل مساء ولا يوجد بعد ينبغي الإسلام يقو
به صلى الله عليه وسلم يتعوض

(٢) اختلاف الحديث ٢٠

معيروا منهج العمل مع شخص مع اندي يعتقد بصحة
 مسمين اذ هذا المنهج قد ارشد به سنا ﷺ فهو
 السواء دي تركنا عليه، حيث لم ترك ناسي هو وامي
 - على المعلومات والحقائق المنشورة، التي هي مجموعته
 ضمن خبرته، بل تركنا على منهج في انهم واحال
 على طريقه في الاسرار معبره ووا زكر لإسلام
 أولاً على ساء قاعدة انتفي، ثم نبع التعاسم هو بقه
 إشكالات في فهم هذه لتعاليم

ومشكلة المسمين أنهم حادوا عن هذا المنهج،
 فشأت انحرافات كثيرة، منها ظاهرة «الاستشكال» وكان
 من أهم صرر إعددهم بهذا منهج التعامل مع علوم كل
 على حده بعيداً عن معتقات من العلوم الأخرى، الأمر
 سدي أدى إلى إساءة فهم كثير من القضايا، وعدم إدراك
 أسبابها، وما حصل في هذه الظاهرة أكثر دليل على ما
 نقول. والناظر في كتب الحديث وعلومه المصنفة قبل
 مرحلة ابن الصلاح رحمه الله يجد أن الباقد كان يحكم
 على الحديث من خلا منهج متكامل

وهي هذه القاعدة ستذكر بعض الأسس التي تكون
 منهج التعامل مع النصوص، والتي - بالتالي - تبيّن المنهج
 السليم في التعامل مع الإشكالات.

واشترط قبل ذلك سحرير لثمن من هوام، ومن

مفرداتها السابقة. ثم إنه يتبعني أثناء التعامل مع
 «الاستشكال» استحضار كل لقواعده، فلا يجوز فصل
 قاعدة عن أخوانها، ولأ رعب فسم بحذر منه، وهو
 ظاهرة التحري، وأحياناً قلنا سنكتفي بذكر القاعدة مع
 بعض التعليقات، ولكت سنكثير من التمرلات عن العلماء

القاعدة الأولى: إن حب رسول الله ﷺ ثابت بين
 نفسه، وحقه ذاته، وهو مستقل في منح لمعرفة، ولا
 يعتمد قبوله على موافقة غيره له^(١)

قال الإمام الشافعي رحمه الله: «الحب من
 رسول الله ﷺ يستعني بنفسه، ولا يحتاج إلى غيره، ولا
 يزيله غيره إن وافقه قوة، ولا يوجب إن خالفه غيره. وإن
 الناس كلهم بحاجة إليه، والخير منه متبوع لا تابع»^(٢)

والرسول ﷺ يدع البلاغ المبين، ولا يوجد في خبره
 أي نس لأنه أفصح لحق، لا ينمي التكلام على
 هواه من دون تدبر ومصدر.

قال ابن تيمية رحمه الله: «والرسول ﷺ يدع البلاغ

(١) ثم نقل بأن القاعدة الأولى الإيفان باستحالة عارضه ﷺ، لأن
 الخطاب مع أهل ممة، ولا يوجد بعد يتبعي الإسلام يقول
 بأنه ﷺ يتعوض.

(٢) حلال الحديث ٢٠

المبين، وبين مراده، وكل ما في القرآن والحديث من لفظ يقاب فيه، أنه يحتاج إلى التأويل، الاصطلاحى لحاص الذي هو ضَرْفُ اللفظ عن طاعره، فلا بُدَّ أن يكون الرسول ﷺ قد سَمِعَ مراده بذلك اللفظ بحطاب آخر، لا يجوز عليه أن يكتم بالكلام الذي معهوده ومنكوهه ناطقاً، ويسكت عن بيان المرد الحق، ولا يجوز أن يريد من الخلق أن يفهموا من كلامه مالم يبيته لهم ويشرحهم عليه، لإمكان معرفة ذلك بحسبهم، وقد هذا قدح في الرسول ﷺ الذي بلغ البلاغ المبين الذي هدى الله به العباد، وأخرجهم به من الظلمات إلى النور، وقرئ الله به بين الحق والباطل، وبين الهدى والضلال، (١)

وقال أيضاً الفيلسوف ﷺ: أعدتم الحق بـالحق، وأقعدتم الناس على بيان الحق، وأنصَحُ الحلقي لـالحق، وهذا يوجب أن يكون بيانه للحق أكمل من بيان كل واحد (٢)

وقال أيضاً رحمه الله: «وأما أهل التحريف والتأويل فهم الذين يقولون: إنَّ الأنبياء لم يقصدوا بهذه الأقوال إلا ما هو الحق في نفس الأمر، وإنَّ الحق في نفس

١ - دره مخارص العقل والفن ٢٣/١

٢ - دره مخارص العقل والفن ٢٣/١

الأمر هو ما علمناه عقولنا، ثم يجهدون في تأويل هذه الأقوال إلى ما سوغ رأيهم بأسنوح التأويلات التي يحتاجون فيها إلى إحراج الدعايات عن طريقها المعروفة، وإلى الاستعانة بقرائب المعجرات والاستعارات» (١)

تعاونة الثانية، العقل طريق من طرق لمعرفة الموثوقة، وتوسع علم الحديث من أدق ما توصل إليه العقل البشري في توصيل المعلوم، فليس من السهولة. إذن - ردُّ لأحاديث بمجرد الهوى والتعصب

ولكن هذه الفواعل يحتاج بعضها إلى مراجعة، وبعضها إلى إنصاح وتحقيب، فهي ليست معصومة لأنها تـج العقل البشري، ومنها تحقيق ما عليها (٢) والإشكاف الذي تكشعه ايمارته لا بد أن يكون سب السند، فليس د سوتو وثبت

قال ابن الجوزي رحمه الله، «إن ارتست فيه أي الحديث - ورأيتُه يُبين الأمور فأمل رجال يسدده واعتبر أحوالهم» (٣)

(١) السابق ١٢/١

(٢) أي أن شروط قبول الحديث لا تتوقف، فيكون الخلاف في توفر الشرط أو عدم توفره لا في اشتراط نفسه

(٣) المرسوعات ١٩/١ وانظر جزء مخارص العقل وانتقل ٧/١

وفنده هذه القاعدة أن الباحث سيتوقع، دتماً، أن يكون الاستشكال^١ نتيجةً لحطاً في تطبيق النظرة الكمية هي احكم على الحديث، وفي مصر الوقت فإنه لم يتجاوز حدّه في التعنّ بهذا الموقع

القاعدة الثالثة: إنّنا مضطرونّ بالغة العربية، ففهم الخطاب الشرعيّ مصوطاً بما سبب العرب في السد وفهمه، وإنّ محاطاً بما يسمّى عربيّ مبين بمصفي يفي لاسيما. ونقدّم تبادلاً هذه القاعدة بدهية واضحة، فإنّها - وكما يصرّ - من قبيّده وصرّحها احتجّت، فإنّ البؤن من كديها بدهية هي نفس، ومن تصفها، ناسخ جدّ. فقد استعمل كثير من المستشكلين مروية البعد! ونعزّد لروايات الدعوية في «استشكال» الأحاديث، ومن ثمّ تفسيرها على وفق ثقافتهم

وفائدة الأخذ بهذه القاعدة أنّ كثيراً من «الاستشكالات» التي تُوهّمت لعدم جرائك المعنى بالتحديد ستُفهم، فعند «الاستشكال» أو نفوس الشطر في «معنى النص»، فقد يكون المرد منه معنى غير بلدي متكرراً^١

(١) لأخبار الكاشفة ٢٧٧

وتصل بهذه القاعدة القواعد الثلاث التامة حيث إنّ تكون لأصول التي بها يُقنّم الخطاب

القاعدة الرابعة: معرفة معنى النقطة ومن لم يزل، وإدراك الصور لدى حصل على بعض الألفاظ.

القاعدة الخامسة: الأصل في «م» «م» الأصل بالظاهر

القاعدة السادسة: ولأصل كذلك استعمال الحقيقة وفي هاتين القاعدتين لا يسجأ إلى سطر والمجاز لا بدّل منقول غير مُعتمَد كما سيأتي

القاعدة السابعة: تناول الأحداث تالواً إحاطة^(٢)، فإنّ التعامل جزئيّ مع استصوص أدّى، بما إلى تكديسها، وإما إلى الانحراف في فهمها، ومن ثمّ سسكانها، وقد سبّه الشرائ إلى هذه القاعدة العطية هناك جلّ شأنه ﴿يَزِيلُ كَذِبُكُمْ بِمَا لَمْ يَحِطُوا بِحَقِّهِ﴾ لايه [يونس ٣٩] وقال سبحانه ﴿فَالْأَكْثَرُ مِنْكُمْ بَاطِلٌ وَلَوْ كُنْتُمْ بِهَا عَلِمَاءَ﴾ الآية [السل ٨٤].

- (١) مثال ذلك، لفظة «الولي» فقد أخذت مدلولات مختلفة من مدلولها زمن التبريل، مما يربطه عليه كساد في المعتقدات
- (٢) بعاني العقل المسبب عند لزومه من «الدرة»

إنَّ الخطابات الشرعية حجةٌ بينةٌ علينا بمجموعه، فلا غناء لحديث عن الآخر. والنصوص بمجموعها لا إشكال فيها، والشريعة بالنظرة الإحاطية لا تشابه فيها، فكلُّ [النصوص] محكمةٌ على ما اقتضته الحكمة^(١).

لقد كان التقصير في استقراء الأحاديث، وجمع نواب الموضوع الواحد في مكان واحد، سبباً من أسباب الاستشكال. إنَّ أهل السنة لا يضرهون النصوص بعضها ببعض بل يسعون إلى جمعها للوصول إلى مراد الشارع.

القاعدة الثامنة: الفصل بين عالم الغيب وعالم الشهادة. فلا يجوز أن يتعامل المسلم مع الأحاديث المتعلقة بعالم الغيب بنفس المقاييس التي يتعامل بها مع عالم الشهادة. فلا يحقُّ له تحكيم عقله في الأمور الغيبية الخارجة عن حدود إدراكه، ولا يقبل من كل: «من أشبه عليه شيء» مما أخبر به النبي ﷺ قَدَمَ رأيه على نصِّ الرسول ﷺ في أنباء الغيب التي ضلَّ فيها عامة من دخل فيها بمحرد رأيه بدون الاستهداء بهدي الله^(٢). والقاعدة في هذا المجال أنَّ «الرسول لا يُخبرون بمحالات العقول بل بمَحَاوَاتِ العقول» فلا يُخبرون بما يعلم العقل

(١) القائل إلى تصحيح العقائد: ١٨٩ يتصرفه.

(٢) دواء تعارض العقل والنقل ١/ ١٥٥.

اتفاقه، بل يُخبرون بما يعجز العقل عن معرفته^(١).

والذي «يحكم العقل باستحالته غير ما يعجز عن تزيه»^(٢).

ولذلك فإنَّه فيما يتعلق بالعالم الغيبي، إذا صح النقل شهيد العقل، فلا عمل له فيها غير الفهم، والعقل حَكَمَ بنفسه بأنَّ هذه القضايا خارجةٌ عن دائرة حكمه^(٣).

أما عالم الشهادة فلا يتعلَّق الخطاب به إلَّا بما يُفهم ويدرك من غير المستحيلات. وفي هذا المجال يجب أن نتيقَّن من مدلول النَّصِّ، ومن صحة حُكْمِ العقل أو الحسن وصراحته، فلا بُدَّ النَّصِّ بالأوهام والظنون. ولا يقف النَّصُّ - غير المتواتر - في مقابلة العقل المتيقَّن، أو الحسن القاطع. والقاعدة في هذا المجال: استحالة تعارض صحيح النقل مع صريح العقل^(٤).

وهند البحث في هذه القاعدة يجب الرجوع إلى القواعد المتعلقة باللغة ومدلولات الألفاظ، فلا تتجاوز

(١) السابق ١/ ١٤٧.

(٢) الأنوار الكاشفة: ٢١٨.

(٣) مقلمة محقق كتاب التمييز: ٦٦.

(٤) إذا تعارض دليلان مُلِّم القطعيُّ منهما، فليأخذ أم عقلياً. انظر دواء تعارض العقل والنقل ١/ ٧٩.

باللفظ عن مدلوله الواضح الدال على الواقع، ولا تحاول تطويع الواقع^(١) كي يُوافق ألفاظاً معينة متعلّقين برؤية لغوية هنا أو هناك «الثقافة التي تجعل الكلمات إماراتٍ على المعاني لا تُعطي القدسيّة للكلمات إلا بمقدار دلالتها الواضحة على المحتوى الخارجي، بينما الثقافة التي تجعل القدسيّة للكلمات تُحاول أن تُفسّر الحقائق الخارجية العصيّة لتوافق الكلمات، وهذا عكس القضية» وانتكاس للوظائف^(٢).

إنّ كلّ ما لم يقيم الدليل على استحالة فهو أمر ممكن، لا يمكن للعقل أن يرفضه لأنّ الرقض حكمٌ يقتصر على الدليل. وفي هذا الإطار لا يُد من التفريق بين غير المأثور وغير المعقول.

قال ابن خلدون رحمه الله: «غير أنّك لا تُطمع أن تُزّن به - أي العقل - أمور التوحيد والآخرة حقيقة الثبوت، وحقيقة الصفات الإلهية، وكلّ ما وراء طوره فإنّ

(١) كما حصل في أزمة التخليج الثانية، حيث حاول بعض الأدكياء «قسمة» النص على قياس الواقع. وكما يحصل في فضائل البلدان عندما ينسب الأدكياء أنّ أسماء البلدان الواردة في بعض الأحاديث لا تنطبق على الحدود الجغرافية القائمة الآن لأن النبي ﷺ - كما نعتقد - كان قبل اسايكس - بيكوس.
(٢) اقرأ وربيك الأكرم: ٦٤.

ذلك طمع في مُحال. ومثال ذلك رجل رأى الميزان الذي يوزن به الذهب فطمع أن يزن به الجبال وهذا لا يدلّ على أنّ الميزان في أحكامه غير صادق، لكنّ للعقل حدّاً يقف عنده ولا يتعدى طوره...»^(١).

قال ابن تيمية رحمه الله: «فإنّ من آمن بالله ورسوله إيماناً ناساً، وعلم سراء الرسول قطياً، تيقّن ثبوت ما أنبأ به، وعلم أنّ ما عارض ذلك من الحجج فهي حجج داحضة من جنس مُبته السوفسطائية»^(٢).

وأخيراً فإنّ هذا التقسيم^(٣) إنّما يتعلّق بأحاديث الأخبار، أمّا أحاديث الأوامر أو الأحكام أو التكاليف - كما اصطُلح على تسميتها - فلا ينطبق عليها هذا التقسيم، وهذه لا علاقة للعقل بها إلاّ التلقي والفهم والتطبيق، فليست علاقته علاقة حُكم وإنّما علاقة شهادة. وأظنّ أنّ هذا الباب يدخل في كلمة الشاطبي رحمه الله حيث قال: «الحدود القرآن والسنة واضحة الماهية، وهي حاضرة ثابتة ولا يتبدل ما يعالجه العقل لإجراء تعديلات عليها ناهيك عن القول بإمكانية إبطال العقل

(١) مقدمة ابن خلدون: ٤٢٤.
(٢) مره تمارض العقل والنقل ١/ ٢١.
(٣) أكثر ما تنطبق عليه هذه القاعدة أحاديث الثنن.

لأي حقيقة أو مبدأ جاءت به الشريعة^(١).

القاعدة التاسعة: لا يقبل الجمع بمجرد الرأي، بل لا بد من أن يشهد به نص شرعي شهادة ظاهرة، أو خفية، أو ضابط شرعي ثبت بدليل شرعي، ومن ثم صرحوا بأنه لا يكتمل للقيام بالجمع إلا الجامعون بين صناعتي الحديث والفتوى، لأنهم ركن حاشي المال^(٢).

وهذه القاعدة تقف حائلاً دون التأويل المتعسف البعيد، وضابطه: «آل إن عرض على العقول السليمة بدون القرينة، أو كجئتم الجدل لم يحتمل، وإذا كان مخالفاً لإيماء ظاهر أو مفهوم واضح أو مورد نص لم ينجز أصلاً»^(٣).

القاعدة العاشرة: البحث عن سبب الحديث ومتاسبته.

القاعدة الحادية عشرة: التسليم في سبب الاستشكال «فكثيراً ما يجيء الخلل من قبله»^(٤).

القاعدة الثانية عشرة: وأخيراً، عند الاستشكال

(١) الموافقات ١/ ٨٧.

(٢) انظر الأجوبة الفاضلة للأسئلة العشرة الكاملة: ٢٢٠.

(٣) حجة الله البالغة ١/ ١٣٨.

(٤) الأنوار الكاشفة: ٢٧٧.

ينبغي دراسة الحديث بعيداً عن التعميمات لأن الوجوه ترجيح كثيرة لا تنحصر، ولا ضابط لها بالنسبة إلى جميع الأحاديث، بل كل حديث يقرم به نرجيح خاص^(١).

وهذه قاعدة المحققين من العلماء، فإنهم لا يقدمون الوصول على الإرسال، أو الرفع على الوقف دائماً ولا العكس، بل يدرسون كل حديث حديث^(٢).

وعليه فمع أن الأصل قبول الرواية التي تجاوزت مقاييس النقد المعروفة، إلا أن اقتراثها بمنازع، ينبغي أن يعيدنا إلى الدراسة الميدانية للحديث، وملاحظة ما اقترن به من معطيات، ومن ثم إعطاء الحكم بعيداً عن الإطلاقات العامة.

وبعد... فهذا ما يترد الله سبحانه وتعالى من بيان علم مشكل الحديث، وعلاقته بالحكم على الحديث، وبعض القواعد المنهجية في الفهم. وأنا - على كل حال - لا أنكر بأن هذا الموضوع يحتاج لمزيد بيان وتفصيل، فهو موضوع واسع، بعيد الغور.

سامحن بالقليل من غير عذر
ربما أقتل القليل وأرضى

(١) النكت ٢/ ٧٧٨.

(٢) انظر النكت ٢/ ٦٠٣ - ٦٠٤.

